«الجنيه» يستقبل العام الجديد بأعلى مستوى أمام «الدولار»

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٨٥
الأحد
١٨ يناير ٢٠٢٦
٢٩ رجب ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

أرقام البورصة القياسية تتحدى التوترات الجيوسياسية

قطاع المقاولات يحصل على «تراخيص ارتفاعات» فى 2026

«بنك الذهب الإفريقى».. مبادرة مصرية «ثمينة»

«ثاندر» سمسار سوق المال الجديد

مصر تتصدر إفريقيا فى مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعى

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

فى تعاون بين «المركزى المصرى» و«أفريكسيم بنك»..

«بنك الذهب الإفريقى».. مبادرة مصرية «ثمينة»

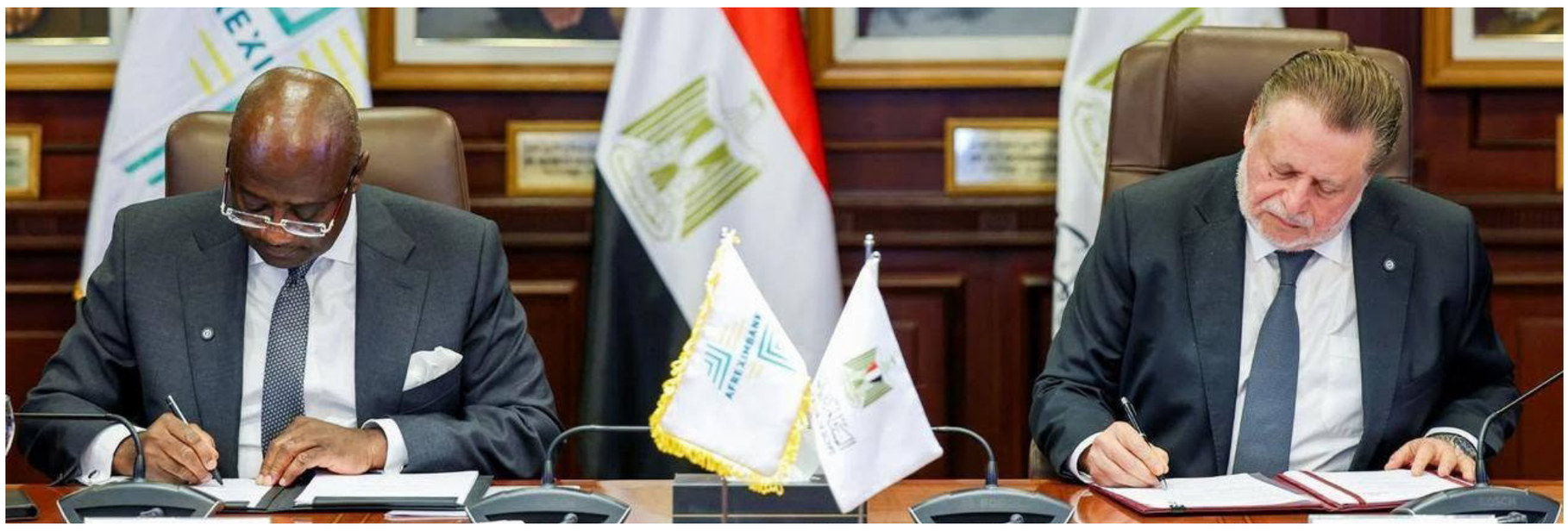

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى خطوة استراتيجية تعكس طموحًا إقليميًا متصاعدًا، أعلنت مصر بدء مسار إنشاء أول بنك متخصص فى الذهب على مستوى القارة الإفريقية، فى مبادرة غير مسبوقة تهدف إلى إعادة تنظيم صناعة وتجارة المعدن النفيس داخل إفريقيا، ويأتى المشروع فى توقيت بالغ الأهمية، تسعى فيه الدول الإفريقية إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية وتقليل تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية، مع تعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية.

وجاء الإعلان عقب توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزى المصرى وبنك التصدير والاستيراد الإفريقى «أفريكسيم بنك»، لإنشاء بنك إفريقى للذهب يتخذ من مصر مقرًا له.

ووفقًا لبيان رسمي، تستهدف المبادرة دعم احتياطيات البنوك المركزية الإفريقية، وتقليل الاعتماد على مراكز التكرير والتداول خارج القارة، مع إضفاء طابع مؤسسى منظم على منظومة الذهب.

وأوضح البنك المركزي، أن مذكرة التفاهم تنص على إعداد دراسة جدوى شاملة لتقييم الجوانب الفنية والتجارية والتنظيمية للمشروع، تمهيدًا لإنشاء منظومة متكاملة داخل إحدى المناطق الحرة فى مصر، وتشمل هذه المنظومة مصفاة ذهب معتمدة دوليًا، ومرافق تخزين آمنة، إلى جانب تقديم خدمات مالية متخصصة ومنصات تداول حديثة مرتبطة بالذهب.

وأكد «المركزي»، أن نطاق المشروع يمتد ليشمل مختلف الدول الإفريقية، مع إشراك الحكومات والبنوك المركزية وشركات التعدين والمؤسسات العاملة بالقطاع، بهدف توحيد الممارسات، وتعزيز التعاون المؤسسي، وتسهيل تجارة ذهب مستدامة داخل القارة.

وفى هذا السياق، قال محافظ البنك المركزى المصرى حسن عبد اللّه: إن المبادرة تمثل نواة لتعاون إفريقى أوسع، وتعكس التزام مصر بقيادة جهود التكامل الاقتصادى بالقارة، موضحًا أن اختيار مصر مقرًا للمشروع يعكس ثقة المؤسسات الإفريقية فى قدراتها، مدعومة بموقعها الجغرافى الذى يربط إفريقيا بالأسواق الإقليمية والعالمية.

من جانبه، أكد رئيس «أفريكسيم بنك» الدكتور جورج إيلومبي، أن المشروع يهدف بالأساس إلى أن يخدم ذهب إفريقيا شعوبها، مشيرًا أن البنك سيُحدث تحولًا جذريًا فى أساليب استخراج الذهب وتكريره وإدارته وتداوله، مع الحفاظ على قيمته داخل القارة.

بدوره، قال الدكتور محمد عطية الفيومي: إن مصر لم تعد تنظر إلى الذهب كمخزون آمن أو خام للتصدير فحسب، بل كأداة لإعادة تشكيل خريطة المال والتجارة فى إفريقيا، من خلال بناء منظومة إفريقية متكاملة تعظم القيمة المضافة وتحد من تسرب العوائد للخارج.

وأوضح الخبير الاقتصادى الدكتور أحمد السيد، أن بنك الذهب سيسهم فى تطوير منتجات مالية مبتكرة، تتيح لصغار المدخرين الاستثمار فى الذهب دون تخزين فعلي، فضلًا عن إمكانية إنشاء صناديق استثمارية وأستخدام السبائك كغطاء للسيولة، مع تقديم قروض بضمان الذهب ضمن أطر تشريعية صارمة.

وأكد الخبير المصرفى محمد عبد العال، أن المشروع يمثل تحولًا نوعيًا لمكانة مصر، من منتج للذهب إلى منصة إقليمية لإدارته وتجارته، بما يسهم فى ضبط الأسعار محليًا، وتنشيط صناديق الاستثمار، ودعم تمويل مشروعات التعدين.

وفى الاتجاه ذاته، شدد خبراء اقتصاديون على أن تنفيذ بنك الذهب وفق المعايير الدولية سيؤهل مصر لتكون مركزًا إقليميًا لتجارة الذهب، ويمكن إفريقيا من استغلال مواردها بكفاءة، وتعزيز استقلالها المالي، وترسيخ مكانة مصر كمحور استراتيجى فى سوق المعادن النفيسة العالمية.

من الاستيراد إلى التصنيع..

«توطين» صناعة قطع غيار السيارات «تصليح» لفاتورة الواردات

كتبت - مروة أبو المجد:

لم تعد صناعة السيارات تُقاس بعدد المركبات المُجمعة محليًا فقط، بل بمدى قدرة الدولة على تصنيع مكوناتها الأساسية، فالصناعات المغذية تمثل ما بين ٦٠ و٧٠٪ من القيمة الحقيقية للسيارة، وهى العامل الحاسم فى تحديد ما إذا كان الاقتصاد يمتلك صناعة متكاملة أم يكتفى بدور التجميع. وفى مصر، تقف صناعة قطع غيار السيارات اليوم أمام فرصة تحول حقيقية، بين طلب محلى متزايد واعتماد طويل على الواردات، مقابل توجه حكومى لتغيير هذه المعادلة.

هذا التوجه برز خلال اجتماع موسع عقده الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، مع ممثلى غرفة الصناعات الهندسية ومصنعى السيارات، حيث أكد أن الحكومة تعمل على إدراج الصناعات المغذية غير المنتجة محليًا ضمن قائمة ٢٨ صناعة واعدة، للاستفادة من الحوافز الاستثمارية، بهدف تعميق التصنيع المحلى وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مع مواءمة قدرات المصانع المصرية مع المتطلبات الفنية لشركات تصنيع السيارات.

ويعكس هذا المسار إدراكًا رسميًا بأن أزمة القطاع لا ترتبط بحجم الطلب، بل بغياب قاعدة صناعية مكتملة، فمصر تستورد سنويًا مكونات سيارات بمليارات الدولارات، بدءًا من القطع المعدنية البسيطة وصولًا إلى الأنظمة الكهربائية المعقدة.

ويرى صانعو القرار، أن توطين هذه الصناعات يمكن أن يحول فاتورة الاستيراد إلى قيمة مضافة وفرص عمل داخل السوق المحلية. وفى سياق متصل، شدد الوزير على أن الدولة بصدد إعداد استراتيجية متكاملة لتوطين صناعة صاج السيارات، باعتباره المادة الخام الرئيسية لمعظم الأجزاء الهيكلية، مؤكدًا أن المصنعين المحليين يمتلكون القدرة على دعم سلاسل التوريد وخفض فاتورة الواردات.

على مستوى القطاع الخاص، يرى على توفيق، رئيس رابطة الصناعات المغذية للسيارات، أن تحول وكلاء قطع الغيار نحو التصنيع المحلى يمثل خطوة إيجابية تقلل الاعتماد على الخارج وتفتح آفاقًا للتصدير.

وأشار إلى أن السوق المصرية تمتلك مزايا تنافسية، من بينها قاعدة استهلاكية تتجاوز ٧ ملايين مركبة، وخبرات صناعية فى تشغيل المعادن واللدائن، وموقع جغرافى يتيح النفاذ إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط.

لكن هذه المزايا، بحسب توفيق، تحتاج إلى مظلة تنظيمية واضحة تضمن استقرار السياسات الجمركية، والالتزام بمعايير الجودة، إلى جانب توفير تمويل ميسر لتحديث خطوط الإنتاج.

وفى مؤشر على دخول القطاع مرحلة أكثر تنظيمًا، يستعد قطاع الصناعات الهندسية لإطلاق أول معرض متخصص لقطع غيار السيارات والصناعات المغذية، بهدف جذب استثمارات أجنبية، خاصة من الصين، وربط المنتج المحلى باحتياجات شركات التجميع العاملة فى مصر.

كما يشهد القطاع توجهًا متزايدًا نحو استخدام تقنيات التصنيع الحديثة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والماكينات الرقمية، وهو ما تم التأكيد عليه خلال ورش عمل نظمتها الهيئة العربية للتصنيع، باعتبارها أدوات فعالة لتقليل زمن الإنتاج وتوفير بدائل للأجزاء النادرة.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، يواجه القطاع تحديات تتعلق بالمعايير الفنية، وارتفاع تكلفة التمويل، وتقلب أسعار المواد الخام، مثل الصلب والألومنيوم. ويرى خبراء أن توطين المواد الخام يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح الصناعة.

وفى حال نجاح البرنامج الحكومي، تشير التقديرات إلى إمكانية رفع نسبة المكون المحلى إلى نحو ٤٥٪ خلال سنوات قليلة، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، وتقليل الضغط على النقد الأجنبي.

وبذلك، تقف مصر أمام فرصة حقيقية للتحول من سوق مستهلك إلى مركز إقليمى لصناعة قطع غيار السيارات، إذا ما توافرت الإرادة التنفيذية والتكامل بين الدولة والقطاع الخاص.

90% من الفلاحين خارج المنظومة التكنولوجية..

«ضربة فأس» للزراعة الذكية فى مصر

كتبت: ولاء النجار

بينما يتجه العالم بخطى متسارعة نحو الزراعة الذكية والرقمية، مستخدمًا الذكاء الاصطناعى لضبط الرى والتسميد ومكافحة الآفات، ما تزال مساحات واسعة من الحقول المصرية فى وادى النيل والدلتا تعتمد على أساليب تقليدية لم تتغير كثيرًا عبر قرون طويلة.

فجوة تقنية عميقة كشف عنها خبراء الموارد المائية والاقتصاد الزراعي، مؤكدين أن أحلام التحديث تصطدم بواقع تفتت الحيازات الزراعية، وارتفاع نسب الأمية، وضعف الإمكانيات الاقتصادية للفلاحين، ما جعل الميكنة الحديثة حكرًا على المشروعات الصحراوية الكبرى.

وفى هذا السياق، قال الدكتور نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية والأراضى بكلية الزراعة جامعة القاهرة، إن الزراعة فى مصر ما تزال متأخرة وتعتمد على وسائل بدائية، نتيجة عوامل اقتصادية حالت دون اللحاق بركب التطور الزراعى العالمي، موضحًا أن العالم انتقل من الزراعة التقليدية إلى الذكية ثم الرقمية وصولًا إلى استخدام الذكاء الاصطناعي، بينما ما تزال مصر تبحث عن أولى خطوات الدخول إلى هذه المنظومة.

وأضاف نور الدين، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن الزراعة الذكية تعتمد على استخدام البرمجيات والحساسات التى تُزرع فى التربة لقياس الرطوبة واحتياجات الري، حيث ترسل إشارات إلى وزارة الري، التى تُخطر بدورها المزارعين المسجلين عبر هواتفهم المحمولة بمواعيد الري، مع إغلاق المحابس تلقائيًا فور اكتفاء الأرض من المياه، لمنع الهدر.

وتابع: أن هذه الحساسات تقيس أيضًا مخزون العناصر الغذائية فى التربة، لتحديد احتياجات المحصول من الأسمدة، فضلًا عن استخدام الطائرات المسيرة «الدرون» لرصد الإصابات الحشرية والمرضية، وإرسال البيانات للوحدات الزراعية لتحديد نوع المبيد المناسب، بما يجعل العملية الزراعية آلية بالكامل ويقلل الجهد اليدوى ويحد من إهدار الموارد.

وأشار نور الدين إلى أن الزراعة الرقمية تمثل مرحلة أكثر تقدمًا، حيث تتوافر جميع البيانات على هاتف المزارع أو عبر شبكات تحكم مركزية فى المشروعات الكبرى، تشمل مواعيد الرى والتسميد ونضج المحصول والحصاد.

واعتبر أن الحديث عن الذكاء الاصطناعى فى الزراعة قبل المرور بمرحلتى الزراعة الذكية والرقمية يمثل قفزًا غير منطقي، خاصة فى ظل ارتفاع نسبة الأمية إلى نحو ٣٠٪، وتسرب أبناء المزارعين من التعليم نتيجة ارتفاع تكاليفه.

وأوضح أن ضعف الميزانيات المخصصة لوزارتى الزراعة والري، وفقًا لتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أدى إلى استخدام نصف كمية الأسمدة والآلات مقارنة بالمعدلات العالمية، ما انعكس على الإنتاجية التى لا تتجاوز فى كثير من المحاصيل ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من المتوسط العالمي، باستثناء الأرز وقصب السكر.

وأكد أن تطبيق الزراعة الذكية ما يزال محدودًا للغاية ولا يمكن تنفيذه حاليًا إلا فى الأراضى الصحراوية التى تبدأ مساحاتها من ٥٠ فدانًا فأكثر، بسبب أزمة تفتت الحيازات فى الوادى والدلتا، حيث يمتلك ٥٠٪ من المزارعين أقل من فدان واحد، و٧٠٪ إلى ٩٠٪ أقل من ثلاثة أفدنة، ما يدفع الفلاح الصغير لتعدد المحاصيل داخل المساحة الضيقة لضمان أى عائد.

واقترح نور الدين أن الحل يكمن فى تنفيذ مشروع تجميع زراعى شامل عبر إنشاء «بنك الأراضي» لتجميع المساحات المتجاورة وزراعتها بمحصول موحد، مؤكدًا أن الأراضى الصحراوية، التى تبلغ مساحتها نحو ٣ ملايين فدان، تظل الأكثر جاهزية لاستيعاب الزراعة الحديثة.

من جانبه، قال الدكتور خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي: إن مصر دولة زراعية بطبيعتها، لكنها ما تزال بعيدة عن تعميم مفهوم الزراعة الذكية، حيث يقتصر تطبيقه على عدد محدود من الشركات الكبرى، بينما يعتمد نحو ٩٠٪ من المزارعين على الأساليب التقليدية.

وأوضح، أن تعميم الزراعة الذكية فى القرى والمساحات الصغيرة يواجه تحديات ثقافية واقتصادية، مرجحًا أن يكون أكثر قابلية للتطبيق لدى الأجيال القادمة، مع ضرورة تطوير ميكنة صغيرة تناسب الحيازات المحدودة، والاستفادة من ابتكارات الشباب وبراءات الاختراع المحلية، باعتبارها الطريق الأهم لتحديث الزراعة المصرية بشكل شامل ومستدام.

لا خوف من تصاعد الأحداث..

أرقام البورصة القياسية تتحدى التوترات الجيوسياسية

كتبت– حنان محمد:

تشهد المنطقة العديد من التوترات الجيوسياسية والاضطرابات العالمية التى بطبيعة الحال تؤثر على أسواق المال العالمية وبالتبعية على سوق المال المصري، وبالرغم من ذلك إلا أن البورصة المصرية لاتزال من الأسواق الواعدة المصرية والتى تتداول حاليًا عند مضاعفات ربحية جاذبة مقارنة بالعديد من الأسواق الناشئة والإقليمية.

وتوقع خبراء سوق المال فى حديثم لـ « البورصجية » أن فى حال حدوث ضربة عسكرية على إيران سيكون هناك تأثير مؤقت على السوق فى صورة عمليات جنى أرباح مؤقتة، موضحين أن السوق سوف يتدارك هذه الأحداث وعمليات جنى الأرباح ويستكمل مسيرة الأرقام القياسية من جديد، ورأوا أن البورصة المصرية من الأسواق الأكثر قدرة على استيعاب الاستثمارات على المدى المتوسط باعتباره سوق واعد من حيث التقييمات.

قال أحمد مرتضى خبير سوق المال أنه فى حال حدوث ضربة عسكرية لإيران فإن البورصة المصرية قد تشهد ضغط مؤقت ناتج عن عامل الخوف لا عن تدهور فى نتائج أعمال الشركات لذلك الاتجاه النهائى لن تحدده الضربة ذاتها، بل مدى اتساعها واستمراريتها وتأثيرها على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

وأضاف أنه من المتعارف عليه أن الأسواق فى النهاية تعتاد على الأحداث ومع الوقت تصبح غير مؤثرة كذلك فإن رؤوس الأموال سواء كانت خليجية أوأجنبية تبحث عن أسواق بديلة أقل تعرض مباشر للصدمات العسكرية وأكثر قدرة على استيعاب الاستثمارات على المدى المتوسط ، وفى هذا السياق يبرز السوق المصرى كخيار نسبى قابل للدراسة ليس باعتباره ملاذ آمن تقليدى ولكن كسوق واعد من حيث التقييمات.

وأشار إلى أن أن البورصة المصرية تتداول حاليًا عند مضاعفات ربحية جاذبة مقارنة بالعديد من الأسواق الناشئة والإقليمية وهو ما يعكس سابقا سنوات من التحفظ وخروج جزئى لرؤوس الأموال وتسعير مرتفع للمخاطر هذه التقييمات المنخفضة نسبى تمثل حاليًا نقطة جذب فى حال تصاعد حالة عدم اليقين الإقليمى خاصة فى حالة المقارنه بأسواق باتت تسعر مستويات أعلى من التفاؤل.

وتابع أن السوق المصرى يتميز بتنوع قطاعى وسيولة جيدة بالسوق وتوقعات بالطروحات الجيدة التى تمثل حافز جديد للسوق ووجود شركات ذات أصول حقيقية، وتدفقات نقدية تشغيلية وهو ما يجعله مؤهلًا لاستقبال تدفقات انتقائية تبحث عن القيمة وليس عن المضاربة السريعة وبطبيعة الحال لن تكون هذه التدفقات شاملة أو عشوائية، بل ستتركز فى أسهم بعينها وقطاعات قادرة على الصمود فى بيئة عالمية مضطربة.

ورأى أن ما يدعم ذلك التحسن الذى يظهر بوضوح فى مؤشرات الاقتصاد الكلى واستقرار أسعار الصرف ، موضحا أن ومن أبرز القطاعات القطاع المصرفى و الخدمات المالية و قطاع الأدوية و مواد البناء و قطاع النقل.

وأوضح رامى حجازى خبير سوق المال أن التوترات الجيوسياسية كان لها تأثير طفيف فى بدايتها ولكن بدأ السوق فى التماسك وتسجيل أرقام تاريخية جديدة ولكن حدة التوترات تتزايد خلال هذه الفترة مما سيكون لها بعض التأثير واستغلال هذا التوتر فى بعض عمليات جنى الأرباح.

ورأى أن السوق بعد ذلك سوف يتدارك هذه الأحداث وعمليات جنى الأرباح واستكمال مسيرة الأرقام القياسية من جديد ولكن يجب مراقبة السوق خلال هذه الأحداث واستغلالها فى إعادة ترتيب الأولويات للقطاعات خلال الفترة القادمة حيث أنه رغم هذه التوترات ورغم أثرها المؤقت الذى سوف يحدث فهناك قطاعات سوف يكون لها استفادة كبيرة من هذه التوترات. وأشار إلى أنه يجب النظر إلى هذه القطاعات فى أولويات الاستثمار كقطاع الأغذية وقطاع الأدوية والرعاية الصحية وقطاع المنسوجات حيث أن هذه القطاعات سوف يكون لها دور قوى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة القادمة وبها فرص للنمو والتوسع عالميًا فى ظل هذه التوترات والأحداث.

ورأى أن تأثير هذه الأحداث سوف يكون مؤقت وفرصة لإعادة ترتيب المحفظة الاستثمارية والنظر إلى القطاعات ذات النمو خلال هذا العام، ويجب أن يكون للقطاعات الدفاعية نصيب فى المحافظ الاستثمارية خلال الفترة القادمة.

هل تسحب المنصات الرقمية البساط من الشركات؟..

«ثاندر» سمسار البورصة الجديد

كتب– طه نبيل

مع تسارع ثورة التطور التكنولوجى والذكاء الاصطناعي، أصبحت بعض المهن مهددة بالتراجع، وبدأ العاملون بها يواجهون مخاوف حقيقية من الاندثار.

ولم تكن سوق المال بمعزلٍ عن هذا التحول، باعتبار أن البورصة تعد مرآة للاقتصاد، وتتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التكنولوجية والرقمية المتسارعة.

وفى هذا الإطار، برزت شركات وتطبيقات التداول الإلكترونى كقوة منافسة حقيقية لشركات السمسرة التقليدية، التى تعتمد فى نموذج عملها على الفروع والمقار والكوادر البشرية، فى مقابل منصات رقمية توفر التداول السريع والمرن عبر الهاتف المحمول.

ولعل ظهور شركة «ثاندر» لتداول الأوراق المالية و تصدرها السريع لترتيب شركات الوساطة فى السوق المصري، بات مؤشرًا واضحًا على تحول هيكلى متسارع تشهده البورصة المصرية، تقوده منصات التداول الرقمية وبرامج الاستثمار المعتمدة على التكنولوجيا المالية، فى مقابل ضغوط متزايدة تواجه شركات السمسرة التقليدية.

حصة سوقية قوية تعكس نجاح النموذج الرقمي

فخلال عام 2025، عززت «ثاندر» موقعها فى سوق الوساطة، بعدما استحوذت على نحو 12.4% من إجمالى تداولات المستثمرين الأفراد فى البورصة المصرية خلال الفترة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2025، محققة قيمة تداول بلغت 224.6 مليار جنيه، عبر أكثر من 125.6 مليار ورقة مالية، ومن خلال تنفيذ ما يزيد على 15.3 مليون عملية.

كما تصدرت الشركة ترتيب شركات الوساطة فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة ، مستحوذة على 28.8% من إجمالى قيم التداول بالسوق، بقيمة تداول بلغت 5.05 مليار جنيه، مع تنفيذ نحو 628 ألف عملية، لتبتعد بفارق كبير عن أقرب منافسيها.

ويعكس هذا الأداء نجاح نموذج التداول الرقمى القائم على سهولة الوصول، وانخفاض تكاليف التداول، وسرعة التنفيذ، مقارنة بالنموذج التقليدى المعتمد على الفروع والوساطة الهاتفية .

وذلك بالتزامن مع طفرة دخول نحو 300 ألف مستثمر جديد إلى البورصة المصرية خلال عام 2025، غالبيتهم من المستثمرين الأفراد والشباب.

واستطلعت البورصجية اراء خبراء سوق المال حول هل صعود «ثاندر» ومنصات التداول المشابهة يعنى اختفاء تدريجى لشركات السمسرة التقليدية .

التحول الرقمى يرفع كفاءة السوق

وفى هذا السياق، قال مينا رفيق، محلل أول بشركة برايم للاستثمار، إن برامج التداول الإلكترونى الحديثة تُعد تطورًا طبيعيًا لمسار التحول الرقمى ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، موضحًا أنها تسهم فى تسهيل إجراءات التداول أمام المتعاملين، بما ينعكس على زيادة أحجام التداول.

وأضاف أن هذه البرامج ساعدت على جذب شرائح جديدة من المستثمرين، فضلًا عن دورها فى تسهيل التداول للمستثمرين الأجانب والمصريين بالخارج، وهو ما يعزز من سيولة السوق واتساع قاعدته الاستثمارية.

وأشار إلى أن انتشار منصات التداول الإلكترونية أدى إلى اشتداد حدة المنافسة بين الشركات العاملة فى سوق الوساطة، ما يدفعها إلى تطوير خدماتها ومنتجاتها بشكل مستمر، وهو ما يعمل فى النهاية على رفع كفاءة السوق وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

التطبيقات لا تهدد السمسرة

من جانبها، قالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن التطور فى أدوات وبرامج التداول الإلكترونى لا يمثل تهديدًا مباشرًا لمستقبل شركات السمسرة التقليدية، مؤكدة أن أغلب الشركات باتت تدرك أن الجيل الجديد من المستثمرين يحتاج إلى حلول تكنولوجية تتيح التداول عن بُعد، وتدعم الشمول المالى وسهولة تنفيذ الأوامر.

وأوضحت أن التطبيقات الإلكترونية أصبحت ميزة تنافسية لجذب شريحة الشباب، التى ارتفعت نسبتها إلى نحو 59% من إجمالى المتعاملين وفقًا لأحدث الإحصاءات، مشيرة إلى أن الشركات التقليدية التى تجمع بين التكنولوجيا والدعم البشرى تمتلك الأفضلية.

وأضافت أن شركات السمسرة التقليدية تقدم دعمًا تحليليًا يشمل نقاط الدعم والمقاومة، وترشيحات الأسهم، وتقديم النصح بعدم البيع أو الدخول فى الهامش فى توقيتات غير مناسبة، وهو ما يقلل من المخاطر التى قد يتعرض لها المستثمر غير المحترف عند الاعتماد على التطبيقات فقط.

وأكدت أن الدمج بين الخبرة البشرية والتكنولوجيا هو النموذج الأمثل، مشددة على أن الشركات التى لا تواكب التحول الرقمى هى الأكثر تضررًا حاليًا، فى ظل تغير سلوك المستثمرين وارتفاع الطلب على التداول السريع والمرن.

يتجه لمستوى 5 آلاف دولار للأونصة..

الذهب يكتب تاريخ جديد فى 2026

كتب- محمود نبيل:

واصل الذهب تحقيق مكاسبه القياسية مع مطلع 2026، بعد أن وصل الطلب عليه كملاذ آمن إلى مستويات غير مسبوقة تاريخيًا، بما يعكس حالة عدم اليقين التى تسود الأوساط السياسية والاقتصادية الدولية، لا سيما مع الخلاف الواضح بين الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ورئيس الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) جيروم باول.

سجّلت أسعار الذهب العالمية مستوى قياسيًا جديدًا، متجاوزةً 4600 دولار للأونصة للمرة الأولى، خلال تعاملات منتصف الأسبوع الماضي، مدعومةً بتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسى والاقتصادي، إلى جانب تزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأمريكية.

ويُنظر إلى الذهب، باعتباره من الأصول التى لا تُدِر عائدًا، على أنه ملاذ آمن ينتعش عادة فى بيئات انخفاض أسعار الفائدة وحالات عدم الاستقرار الجيوسياسى أو الاقتصادي.

وأعلن باول تلقيه تهديدات من إدارة الرئيس دونالد ترامب بشأن شهادته أمام الكونجرس، الصيف الماضي، حول مشروع تجديد مبنى الاحتياطى الفيدرالي، واصفًا هذا الاتهام بأنه «ذريعة» لاكتساب المزيد من النفوذ على البنك المركزى والسياسة النقدية.

واستجاب البنك المركزى الأوروبي، جانب البنوك المركزية الأوروبية والدولية الأخرى، إلى هذه التداعيات، معلنين تضامنهم الكامل مع نظام مجلس الاحتياطى الفيدرالى ورئيسه جيروم باول.

أما على المستوى الاقتصادي، أظهرت بياناتٌ صدرت، مطلع الأسبوع الماضي، تباطؤ نمو التوظيف فى الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع خلال ديسمبر، مع فقدان وظائف فى قطاعات البناء والتجزئة والتصنيع، رغم تراجع معدل البطالة، ما يشير إلى أنّ سوق العمل لم يتدهور بوتيرةٍ سريعة.

ويترقَّب المستثمرون حاليًا تنفيذ خفضين على الأقل فى أسعار الفائدة الأمريكية خلال العام الجاري، مع تركيز الأنظار على بيانات الوظائف غير الزراعية؛ للحصول على إشارات أوضح بشأن مسار السياسة النقدية.

وسياسيًا، جاءت مكاسب المعدن النفيس فى ظل توتراتٍ متصاعدة، إذ يُنظر إلى الاضطرابات فى إيران، والتى أسفرت عن مقتل أكثر من 500 شخص، على أنها من المحركات الرئيسية لحالة القلق السياسى فى الأوساط الدولية، لا سيما وأن طهران هددت باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية إذا نفّذ دونالد ترامب تهديداته المتجددة بتوجيه ضرباتٍ للبلاد.

وتتزامن الاضطرابات الإيرانية مع تحركاتٍ أمريكية لافتة على الساحة الدولية، بعد اعتقال الرئيس الفنزويلى نيكولاس مادورو، ومناقشة الاستحواذ على جزيرة جرينلاند.

وفى هذا السياق، رجّح بنك «إتش.إس.بي.سي» أن ترتفع أسعار الذهب إلى 5000 دولار للأونصة خلال النصف الأول من عام 2026، مدفوعةً بارتفاع المخاطر الجيوسياسية وتفاقم مستويات الديون، لكنه حذر أيضًا من تصحيح سعرى إذا هدأت التوترات أو توقّف تخفيض الفائدة الأمريكية.

وأشار استطلاع رأى إلى أن 71% من المستثمرين يتوقعون أن يصل سعر أونصة الذهب إلى أكثر من 5000 دولار خلال 2026، مع آراء بنوك وخبراء يرى بعضها أن المعدن سيستمر فى تحقيق مكاسب لكن بوتيرة أبطأ مقارنة بعام 2025.

فيما توقعت صحيفة «تايمز أوف إنديا» أن أسعار الذهب ستظل متقلبة فى الفترة المقبلة مع انتظار المستثمرين لبيانات اقتصادية أمريكية مهمة وإشارات من البنك المركزى الأمريكي.

بالتعاون مع وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمى..

محافظ المركزى يتفقد القرى المستفيدة من «مشروع دعم صغار المزارعين» بأسوان

قام حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصري، وعلاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بجولة تفقدية بعدد من قرى محافظة أسوان المستفيدة من مشروع دعم صغار المزارعين» الذى أُطلق بالتعاون بين البنك المركزى المصرى والقطاع المصرفى ووزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة.

ويستهدف المشروع دمج صغار المزارعين فى القطاع المالى الرسمي، وتوفير المنتجات والخدمات المالية الملائمة لهم، بما يسهم فى تحسين مستوى معيشتهم اقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الأراضى والمياه، إلى جانب التمكين الاقتصادى للمرأة وتعزيز الثقافة المالية، وفقا لبيان البنك المركزي.

شملت جولة المحافظ والوزير، زيارة نموذج لمحطة رى تعمل بالطاقة الشمسية بقرية أرمنا، كما تفقدا نموذج زراعة شتلات القصب باستخدام نظم الرى بالتنقيط المعتمدة على الطاقة الشمسية بقرية عنيبة، وعقدا لقاءات مع عدد من المستفيدين من المشروعين.

فضلًا عن تفقد عدد من الحقول الزراعية والمشروعات الإنتاجية، والاطلاع على أنشطة المشروع على أرض الواقع، وما يقدمه من دعم فنى وتدريبى للمزارعين، إلى جانب توفير مدخلات الإنتاج الزراعى وتحسين الممارسات الزراعية المستدامة، بما يسهم فى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى دخل الأسر الريفية.

واطلع محافظ البنك المركزى ووزير الزراعة خلال الجولة، على جهود القطاع المصرفى بقيادة البنك المركزى المصرى فى تعزيز الشمول المالى بقرى محافظة أسوان.

كما حرصا على حضور فعاليات تدريب السيدات على إنتاج المشغولات اليدوية من مخلفات النخيل، إلى جانب أنشطة التصنيع الغذائى بما فى ذلك إنتاج كرات الطاقة والبلح، وفى ختام الجولة، تفقدا معرض منتجات السيدات، وأشادا بجودة المنتجات ومستوى الحرفية.

وأكد حسن عبد الله أن ما لمسه على أرض الواقع من نماذج ناجحة ومشروعات إنتاجية يعكس الأثر الإيجابى لمشروع دعم صغار المزارعين، ويجسد التكامل بين جهود الدولة والقطاع المصرفى والشركاء الدوليين فى تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الريفية.

وأوضح أن هذا المشروع يأتى فى إطار استراتيجية الدولة الهادفة إلى دعم صغار المزارعين ودمجهم فى القطاع المالى الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بما يسهم فى تحسين مستوى معيشة المواطنين، ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة فى محافظات الصعيد والمناطق الأكثر احتياجًا، كما أكد أن البنك المركزى المصرى يولى أهمية خاصة لدعم المبادرات التى تعزز التمكين الاقتصادى للمواطنين، لاسيما المرأة، وتسهم فى بناء مجتمعات ريفية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية.

من جهته، أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن دور الوزارة يتمثل فى تقديم الدعم الفنى والتقنى وتوفير الإرشاد الحديث وتسهيل الوصول إلى البذور المحسنة والميكنة الزراعية، وأن الهدف هو تمكين المزارع من زيادة إنتاجيته وتحسين جودة محاصيله.

وأشار إلى أن الجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة وهو أحد أجهزة الوزارة، سيكون الذراع التنفيذى الذى سيضمن وصول الدعم لمستحقيه من خلال قيامه بمهام حيوية مثل تحديد المستفيدين من صغار المزارعين بدقة والإشراف على تنفيذ المشروع خطوة بخطوة، فضلًا عن متابعة التقدم المحرز وضمان استخدام الموارد بكفاءة.

وشدد وزير الزراعة على أن الدعم الذى يقدمه البنك المركزى هو شريان حياة يضخ الأمل فى شرايين صغار المزارعين، ويساهم توفير التمويل من قبل البنوك فى تمكينهم من شراء مستلزمات الإنتاج، والذى يعد هو حجر الأساس الذى سيبنى عليه المزارع مستقبله ومستقبل أسرته.

وأكدت رود الحلبي، ممثلة ومديرة مكتب مصر برنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة، أن مشروع دعم صغار المزارعين الذى نشهده اليوم يمثل محطة فارقة فى مسار التنمية المستدامة، إذ يجسد ولأول مرة نموذجًا فريدًا للتعاون المباشر تحت مظلة البنك المركزى المصري، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والقطاع المصرفي، ومحافظة أسوان.

وأوضحت أن هذا النموذج يوفر طرق مبتكرة لتقديم المساعدات من خلال آليات التمويل المختلط ورأس المال التحفيزي، بما يهدف إلى تمكين المزارعين اقتصاديًا وتعزيز الأمن الغذائي، فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

بفضل 33 صفقة تمويلية..

«الأهلى المصرى» فى صدارة القروض المشتركة بمصر وأفريقيا

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى عام ٢٠٢٥ بتحقيق نتائج متميزة وفقا لنتائج التقييم التى أعدتها مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتى أظهرت حصول البنك الأهلى المصرى على المركز الأول كأفضل بنك فى السوق المصرفى المصرى عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسى ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

بالإضافة الى ذلك أظهرت النتائج أيضا تحقيق البنك الأهلى المصرى المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثالث كوكيل للتمويل ومرتب رئيسى ومسوق للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كما أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلى المصرى على المركز الأول كبنك المستندات، المركز السادس كوكيل للتمويل ومرتب رئيسى ومسوق للتمويل، حيث استطاع البنك الأهلى المصرى إدارة ٣٣ صفقة تمويلية منها ٢٣ صفقة كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ٤٤٢,٣ مليار جنيه حتى خلال عام ٢٠٢٥.

وتعقيبا على تلك الانجازات المتميزة، أكد محمد الاتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولى لريادة البنك الأهلى المصرى فى مجال القروض المشتركة فى مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذا النجاح يأتى انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى التى تساهم فى خلق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، الصحة والتعليم، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البتروكيماويات، الخدمات المالية غير المصرفية، الخدمات البيئية التى تشمل إدارة المخلفات وإعادة التدوير، والتطوير العقارى ومواد البناء والصناعات الغذائية والبترول والزراعة والسياحة، مما يساهم بشكل إيجابى فى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالى تحسين أداء الميزان التجارى وتعظيم موارد الاقتصاد المصرى من العملات الأجنبية، مشيرا الى ان ذلك النجاح يأتى على الرغم من التحديات الكبيرة التى شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصرى والعالمي.

ومن جانبها أعربت سهى التركى نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى عن اعتزازها باستمرار البنك فى تحقيق تلك المكانة المميزة فى أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة على أن البنك يولى صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً فى ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التى تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التى تتوافر لديها الثقة فى قدرة البنك الأهلى المصرى على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى والتى تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادى لكل مشروع.

وأشارت التركى الى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة، وأن يكون البنك الأهلى المصرى الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب بما فى ذلك شركات القطاع الخاص بما يدعم مكانة البنك الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة فى مصر.

وصرح شريف رياض رئيس الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى أن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة فى مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة فى مصر وصلابة القطاع المصرفي، وقدرة البنك على ترتيب وإدارة القروض المشتركة فى مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التى نجحت فى إبرام ٣٣ صفقة فى عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما فى ذلك ٢٣ صفقة كان فيها البنك الأهلى المصرى وكيلا للتمويل وهو ما يمثل ١١,٦٤٪ من إجمالى صفقات القروض المشتركة فى قارة افريقيا خلال عام ٢٠٢٥.

وأضاف أحمد السرسى رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى أن نجاح البنك فى إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء من خلال الدراسة الدقيقة لتلك الاحتياجات واعداد الإطار التمويلى الأنسب وفقا وطبيعة كل مشروع، بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالى فى عدة مشاريع استراتيجية والمساهمة فى ترتيب إصدارات سندات التوريق والصكوك لصالح العديد من العملاء.

«الأهلى الكويتى - مصر» يتعاون مع «ماستركارد» لدعم الابتكار الرقمى

كشف البنك الأهلى الكويتى – مصر وماستركارد عن تعاون استراتيجى يهدف إلى تعزيز حلول الدفع الرقمية المتطورة للأفراد والشركات.

يدعم هذا التعاون دور ماستركارد كمستشار موثوق للبنك، كما يسهم فى تطوير الحلول الرقمية التى يقدمها البنك لحاملى بطاقاته فى مصر.

فى إطار التعاون المشترك، ستوفر ماستركارد للبنك الأهلى الكويتى – مصر مجموعة من الحلول الرقمية المتقدمة لتسهيل عمليات الدفع ورفع مستويات الأمان؛ وستمكّن المستهلكين والشركات من إجراء معاملاتهم المالية بسهولة.

وقال خالد السلاوي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك الأهلى الكويتى – مصر، يسعدنا التعاون مع ماستركارد، شريكنا الموثوق فى مسيرة البنك نحو التحول الرقمي، مما يتيح توسيع نطاق خدماتنا لتلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع، وتقديم حلول مبتكرة تضمن تجربة مصرفية سلسة وآمنة، وتدعم رؤية مصر فى التحول نحو مجتمع غير نقدي.

وقالت إيمان العيسوي، رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك الأهلى الكويتى – مصر، سيستفيد عملاؤنا بشكل مباشر من الإمكانات الرقمية الجديدة والقيمة المضافة التى يقدمها هذا التعاون مع ماستركارد، مما يضمن لهم تجربة مصرفية آمنة وأكثر سهولة. كما سيعزّز هذا التعاون مكانة البنك فى سوق شديد التنافسية.

وقال محمد عاصم، مدير عام ماستركارد فى مصر والعراق ولبنان، نفخر بجهودنا المشتركة مع البنك الأهلى الكويتى – مصر فى تعزيز الوصول إلى حلول مالية رقمية آمنة، وتلتزم ماستركارد بتمكين شركائها من خلال تقنيات موثوقة تدعم النمو المستدام فى الاقتصاد الرقمى المصري.

ويلتزم كل من البنك الأهلى الكويتى – مصر وماستركارد التزاماً راسخاً بتطوير الابتكار ودفع الشمول المالى فى جميع أنحاء مصر، مما يعكس دور هذا التعاون الاستراتيجى فى بناء نظام مدفوعات شامل يحقق التطور المجتمعي.

«ميد بنك» يدعم تطوير الرعاية البديلة مع «جمعية سند»

أعلن ميد بنك توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية سند للرعاية الوالدية البديلة، لدعم «البرنامج المتقدم لمقدمى الرعاية» فى دورته العاشرة، وهو برنامج متخصص يركز على بناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ومديرى دور الرعاية، إلى جانب عدد من المسؤولين بوزارة التضامن الاجتماعى فى مجال الرعاية البديلة.

وبموجب مذكرة التفاهم، يقدم ميد بنك بدعم تدريب ١٠ كوادر متخصصة، يشمل محتوى تدريبيًا متكاملًا يغطى أربعة مستويات رئيسية، تبدأ من مرحلة الحمل، مرورًا بالطفولة والمراهقة، وصولًا إلى مرحلة الرعاية اللاحقة والاستقلال الذاتى للشباب، وفق البيان.

ويهدف البرنامج إلى تمكين العاملين فى قطاع الرعاية البديلة من تطبيق معايير الجودة العالمية، وحماية حقوق الأطفال، وتقديم الدعم اللازم للشباب خلال مرحلة الانتقال إلى الحياة المستقلة بعد الخروج من دور الرعاية، بما يعزز فرص اندماجهم الإيجابى فى المجتمع.

ويتناول المستوى الأول رحلة الطفل منذ مرحلة الحمل وحتى سن عامين، بينما يركز المستوى الثانى على تنمية الطفولة المبكرة، ويهتم المستوى الثالث بآليات التعامل مع مراحل نمو المراهقين، فى حين يختص المستوى الرابع بدعم الرعاية اللاحقة وتنمية مهارات الاستقلال الذاتى للشباب بعد خروجهم من دور الرعاية.

CIB يحتفل بتخريج الدفعة الأولى من برنامج محللى الائتمان لعملاء الشركات

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB) تخريج الدفعة الأولى من برنامجه المتخصص «CIB Client Analyst Program»، والذى يُعد أحد البرامج النوعية الحصرية التى أطلقها البنك فى إطار استراتيجيته الرامية إلى تعميق الشراكات مع عملائه من الشركات، وتعزيز نموذج التعاون القائم على تبادل المعرفة وبناء القدرات المالية والتحليلية المتقدمة.

ويأتى البرنامج كخطوة عملية لترجمة رؤية CIB فى الانتقال بعلاقات العملاء إلى مستوى أكثر تطورًا واستدامة، حيث تم تصميمه ليخدم المؤسسات الشريكة للبنك من خلال تعزيز لغة مالية مشتركة ومتقدمة تُمكّنهم من امتلاك الأدوات، لمساعدتهم على فهم أعمق للائتمان، وتحليل الأداء المالى بدقة.

وكذلك تسهيل المعاملات، مما يؤدى إلى توفير الوقت وسرعة تحقيق نجاح مشترك بالإضافة إلى الاعتماد على البيانات والتحليل الفنى المتقدم، مستندًا إلى الخبرات المتراكمة لفرق CIB المتخصصة فى المجالات المصرفية والائتمانية.

ويعكس نجاح الدفعة الأولى من البرنامج الطلب المتزايد من جانب عملاء البنك على هذا المستوى المتقدم من بناء القدرات، كما يؤكد القيمة المشتركة التى يحققها البرنامج، سواء على صعيد تحسين كفاءة المؤسسات المشاركة أو دعم جودة الشراكات طويلة الأجل مع البنك، بما يسهم فى خلق منظومة عمل أكثر كفاءة واحترافية.

وشهد التخرج حضور عمرو الجناينى، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى بالبنك التجارى الدولي، إلى جانب عدد من قيادات الإدارة العليا، فى تأكيد على الأهمية الاستراتيجية التى يوليها البنك لتنمية المهارات داخل منظومة عملائه.

وفى كلمته خلال الحفل، قال عمرو الجناينى: «يمثل هذا البرنامج نموذجًا عمليًا فى بناء علاقات شراكة حقيقية مع عملائنا، تقوم على تبادل الخبرات والاستثمار فى المعرفة، وليس فقط تقديم الحلول التمويلية التقليدية. نحن نؤمن بأن تعزيز القدرات المالية والتحليلية داخل مؤسسات عملائنا يؤثر بشكل مباشر على جودة القرارات الائتمانية، وكفاءة إدارة المخاطر، واستدامة النمو على المدى الطويل.

الأداء المتميز للدفعة الأولى يعكس مدى الحاجة فى السوق إلى هذا النوع من البرامج المتخصصة، ويؤكد أن الاستثمار فى بناء القدرات المشتركة يخلق قيمة حقيقية للطرفين، ويدعم انتقالنا إلى نموذج شراكة أكثر نضجًا وكفاءة، قادر على مواكبة تطورات الأسواق والتحديات الاقتصادية المتغيرة».

ويؤكد البنك التجارى الدولى – مصر عزمه البناء على نجاح هذه النسخة الأولى، من خلال تطوير البرنامج وتوسيع نطاقه خلال الفترة المقبلة، بما يعزز مكانة CIB كشريك استراتيجى داعم للنمو المستدام لعملائه من الشركات، ومساهم رئيسى فى الارتقاء بالممارسات المصرفية والائتمانية فى السوق المصري.

4 أسباب رئيسية وراء ارتفاعه 60 قرشًا..

«الجنيه» يستقبل العام الجديد بأعلى مستوى أمام «الدولار»

كتبت- منال عمر:

قفز الجنيه المصرى إلى أعلى مستوياته أمام الدولار لأول مرة منذ ٢٢ شهرا مع بداية العام الجديد، مدعوماً بتدفق الأموال الساخنة من الأجانب على أدوات الدين الحكومية، والاستثمارات الخليجية الجديدة فى مشروعات عقارية فى البلاد، إلى جانب ارتفاع تحويلات المصريين فى الخارج والدخل السياحي.

وبحسب بيانات المركزي، ارتفع الجنيه خلال أول أسبوعين من العام الحالى بنحو ٦٠ قرشاً ليقترب من سعر الـ٤٧ جنيها لكل دولار بعد أن انخفض إلى أدنى مستوى فى أبريل الماضى عند ٥١,٧٣ جنيه وبذلك تبلغ مكاسب العملة المصرية أكثر من ٦٪ خلال آخر ٧ أشهر مما يؤكد ن الجنيه وصل لأقوى مستوى له أمام الدولار منذ يوليو ٢٠٢٥ فى التعاملات الخارجية.

يرى محمد عبد العال الخبير المصرفي، أن تضافر عدد من العوامل أدت بشكل سريع إلى زيادة قوة الجنيه مقابل الدولار منها دخول مستثمرين أجانب للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة.

وأشار إلى أن تراجع سعر الدولار حفز بشكل ملحوظ المصريين على سرعة بيع الدولار فى البنوك والصرافات فى ظل زيادة التوقعات بالمزيد من تراجع العملة الأمريكية.

كان بنك ستاندرد تشارترد وفيتش سوليوشنز التابعة لوكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتمانى عدلا نظرتهما بشكل أكثر تفاؤلا لتداول سعر الجنيه بين نطاقى ٤٧ و٤٩ جنيهاً للدولار فى عام ٢٠٢٦، بدلا من توقعات سابقة تنحصر فقط عند ٤٩ جنيها فى العام الحالي.

وأعلن البنك المركزى المصرى تحقيق تحويلات المصريين العاملين قفزة بمعدل ٤٢,٥٪ خلال أول ١١ شهرا من ٢٠٢٥ لتسجل أعلى قيمة تاريخية بلغت نحو ٣٧,٥ مليار دولار مقابل نحو ٢٦,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وأكد عبد العال أن حالة من التفاؤل تسود حول الاقتصاد المصرى مع قرب استلام مصر السريحة الخامسة والسادسة بقيمة ٢,٥ مليار دولار من قرض صندوق النقد الدولى البالغ ٨ مليارات دولار.

تترقب الحكومة المصرية موافقة المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى على لمراجعتين الخامسة والسادسة من القرض الذى يدعمه بقيمة ٨ مليارات دولار لسحب قيمة الشريحتين بعد اعتماد بعثة الصندوق المراجعتين على مستوى خبراء الصندوق.

وتوقع بنك ستاندرد تشارترد استلام مصر ٢,٥ مليار دولار بداية ٢٠٢٦ ضمن برنامج التمويل الممتد لصندوق النقد الدولى بفضل تحسن التحسن القوى للاقتصاد المصرى وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

فى الوقت ذاته، ارتفعت احتياطيات مصر من النقد الأجنبى إلى ٥١,٤ مليار دولار بنهاية ديسمبر، لأول فى تاريخها.

وقال رئيس قطاع المعاملات الدولية بأحد البنوك الخاصة، الذى طلب عدم نشر اسمهإن السوق تشهد وفرة كبيرة فى النقد الأجنبي، بدعم من الأخبار الإيجابية المرتبطة بصفقة «علم الروم»،مع قطر وسط ترقب لإعلان المزيد من الصفقات المماثلة.

محمد عبد العال

من جانبه، قال محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إن سوق الصرف المصرى يشهد حاليًا وفرة واضحة فى المعروض من الدولار، نتيجة تعدد مصادر التدفقات الدولارية.

محمود نجلة

وأوضح أن تحسن تحويلات العاملين بالخارج، وزيادة حصيلة السياحة، واستمرار استثمارات الأجانب فى أدوات الدين، كلها عوامل تدعم احتمالات تراجع الدولار خلال ٢٠٢٦.

وأشار إلى أن تحرير سعر الصرف الكامل جعل السوق أكثر مرونة، بحيث يتراجع الدولار كلما زاد المعروض وتزايدت عمليات البيع مقابل الجنيه، معتبرًا أن الوصول إلى مستوى ٤٥ جنيهًا «احتمال قائم» فى حال استمرار التدفقات بنفس الوتيرة الحالية.

وأكد نجلة أن تحديد رقم بعينه يظل صعبًا، لكن الاتجاه العام يشير إلى أن الجنيه أصبح فى وضع أقوى مقارنة بالفترات السابقة.

وتشير توقعات ستاندرد تشارترد تشير إلى تراجع التضخم إلى حوالى ١١٪ بحلول يونيو ٢٠٢٦ بدعم بتراجع أسعار السلع الأساسية، وتحسن ظروف العرض المحلي، مما يقلل من تأثير تعديلات العملة السابقة.

ومن المتوقع أن يمنح هذا الانخفاض البنك المركزى المصرى مرونة أكبر فى تيسير السياسة النقدية، مما يعزز مناخ الأعمال ويخفف الضغوط التمويلية على الشركات، وفق تقرير البنك.

كان البنك المركزى خفض سعر الفائدة بنسبة ٧,٢٥٪ خلال ٢٠٢٥ على ٥ مرات لأول مرة إلى ٢٠٪ للإيداع و٢١٪ للإقراض، بدعم تباطؤ معدل التضخم.

كانت فيتش سوليوشنز التابعة لوكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتمانى عدلت ظرتها بشكل أكثر تفاؤلا لتداول سعر الجنيه بين نطاقى ٤٧ و٤٩ جنيهاً للدولار فى عام ٢٠٢٦، بدلا من توقعات سابقة تنحصر فقط عند ٤٩ جنيها فى العام الحالي.

«البنك الأهلى» يسلم «بيوت ومشروعات صغيرة» لأهل مصر فى أسوان

أعلن البنك الأهلى المصرى عن تسليم عدد من الوحدات السكنية والمشروعات لعدد من الأسر المستفيدة بمحافظة أسوان بمركز دراو بقرية بنبان، وجاء ذلك بحضورواللواء الدكتور إسماعيل كمال محافظ أسوان ومحمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى وأحمد الجندى رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان ومحمد عواره مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى وفريق عمل التنمية.

وخلال مراسم التسليم أعرب اللواء إسماعيل كمال عن تقديره لهذه المبادرة التى تساهم بشكل مباشر فى تحسين حياة المواطنين، مؤكداً على أهمية الشراكة بين البنك الأهلى المصرى وجمعية الأورمان فى تنفيذ المشاريع التنموية والخيرية التى تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة فى مختلف المناطق بمحافظة أسوان.

وأكد محمد الاتربى على التزام البنك الأهلى المصرى بدوره المجتمعى تجاه أهل مصر، حيث شملت هذه المبادرة إعادة بناء وتأهيل البيوت المتهدمة بالكامل، وتجهيزها بالأثاث اللازم، إلى جانب تقديم دعم مستدام للمستفيدين، بهدف تمكين أهل القرية اقتصاديًا واجتماعيا وتعزيز قدراتهم على الاعتماد الذاتي، مؤكدا أن البنك يحرص على استمرار دعمه للمبادرات التى تساهم فى تحسين جودة الحياة للأسر الأكثر احتياجاً، مع التركيز على تمكينهم من خلال المشروعات الصغيرة وبرامج التنمية المستدامة.

وأضافت دينا أبو طالب أن البنك قام بتسليم ٢٠ وحدة سكنية و١٠ مشروعات صغيرة و٢١ مشروع رأس ماشية للمستفيدين بالتعاون مع جمعية الاورمان، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة من المشروع ولتوفير بيئة سكنية آمنة ومريحة للأسر، وتمكينهم اقتصاديًا، وهو ما يأتى فى اطار استراتيجية البنك المجتمعية التى تركز بشكل خاص على تنمية صعيد مصر فى مختلف مجالات العمل المجتمعى بشكل متكامل.

وأعرب أحمد الجندى عن اعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلى المصرى فى هذا المشروع الحيوي، وتعزز أثر العمل المجتمعى المشترك بين القطاع المصرفى والمؤسسات الخيرية، بما يحقق نتائج ملموسة على الأرض ويترك أثرًا إيجابيًا طويل الأمد فى المجتمعات المحلية ، مشيرا إلى أن هذه المبادرة ليس مجرد إعادة بناء للبيوت المتهدمة، بل يمثل نموذجًا متكاملاً للتنمية المستدامة، من خلال دمج البُعد الاجتماعى مع البُعد الاقتصادي، عبر توفير مشروعات صغيرة ودعم مستدام للأسر المحتاجة، بما يسهم فى تعزيز الاستقرار الاجتماعى ورفع جودة الحياة فى المنطقة.

«بنك مصر» يحصل على شهادة أفضل جهة عمل لعام 2025

حصل بنك مصر على شهادة أفضل جهة عمل لعام ٢٠٢٥ وفق تقييم مؤسسة Top Employers العالمية الرائدة فى تقييم استراتيجيات الموارد البشرية، وتقديم الدعم للمؤسسات لتطوير ممارسات فعّالة، وتحسين الأداء، وتعزيز قدرتها على جذب الكفاءات والاحتفاظ بها، فى تأكيد جديد على ريادته فى تطوير رأس المال البشرى وتعزيز معايير التميّز المؤسسي.

ويعتمد تقييم مؤسسة Top Employers على معايير دقيقة تغطى أهم ممارسات الموارد البشرية، وقد استطاع بنك مصر تحقيق نتائج متميزة فى جميع المجالات، مما أهّله لنيل هذا التصنيف المرموق ويأتى هذا التصنيف تأكيدًا على التزام بنك مصر المستمر بترسيخ بيئة عمل قائمة على أفضل الممارسات العالمية فى إدارة الموارد البشرية ودعم الموظفين.

وقد صرح الرئيس التنفيذى لمعهد Top Employers، أدريان سليجمان، قائلًا؛ " فى ظل ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتقنية متسارعة، تبرز المؤسسات القادرة على الحفاظ على ثبات ممارساتها وتطويرها، ويسعدنا هذا العام أن نسلّط الضوء على المؤسسات التى تواصل تقديم استراتيجيات موارد بشرية راسخة ومؤثرة، تسهم فى تطوير بيئة العمل وتعزيز رفاهية الموظفين. لذا نعتز بتكريم هذه المؤسسات كأفضل جهات العمل لعام ٢٠٢٥ ".

وأعرب هانى السمرة – رئيس قطاع الموارد البشرية ببنك مصر – عن اعتزازه بهذا التصنيف المتميز، مؤكدًا أنه يجسّد نجاح المؤسسة فى تبنّى نموذج حديث لإدارة الموارد البشرية باعتبارهم أهم أصول المؤسسة، وأن بنك مصر يحرص على توفير بيئة عمل جاذبة لأكثر من ٢٥ ألف موظف تقوم على الشفافية، والمساواة فى الفرص، والتمكين للكوادر الشابة، مع العمل الدائم على تحديث أنظمة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم وقد نجح البنك خلال عام ٢٠٢٥ فى تقديم عدد ١١٥,٣٥١ فرصة تدريب لنحو ٢٣,٦١٢ موظف بعدد ساعات تدريبية وصلت لـ ٩٥٩,١٨٣ ساعة، هذا بالإضافة الى عدد ٨,٠٠٠ فرصة ترقى بمختلف المستويات الوظيفية بما يضمن لهم مسارًا مهنيًا مزدهرًا".

ويواصل بنك مصر جهوده لتعزيز مكانته كإحدى أفضل البيئات المهنية فى مصر، وتطوير سياساته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية فى إدارة الموارد البشرية، لضمان مستقبل أكثر استدامة لموظفيه وعملائه على حد سواء.

مصر تسدد 2.71 مليار دولار لصندوق النقد خلال 2026

تلتزم مصر ممثلة فى البنك المركزى المصرى بسداد نحو ٢,٧١ مليار دولار مستحقات حان أجلها لصندوق النقد الدولى (أقساط وفوائد قروض) خلال ٢٠٢٦ على أكثر من شريحة.

ووفق بيانات منشورة على موقع الصندوق، تضمن هذه الالتزامات سداد مصر نحو ٢٦٧ مليون دولار خلال شهر فبراير الحالى على ٥ شرائح– تم احتساب كل دولار بـ(٠,٧٣٢٧٣٢) من وحدة «SDR» عملة الصندوق.

بخلاف القرض الحالي، حصلت مصر على مدار آخر ١٠ سنوات على قروض بنحو ٢٠ مليار دولار من صندوق النقد الدولى لتمويل برامج لدعم الاقتصاد المصري.

تضمنت هذه القروض ١٢ مليار دولار من نوفمبر ٢٠١٦ حتى قبل نهاية ٢٠١٩ لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى والقضاء على الدولرة وتوحيد سعر الصرف.

وفى ٢٠٢٠ حصلت مصر على نحو ٨ مليارات دولار تضمن تمويل سريع وتسهيلات ائتمانية، لتمكين الحكومة المصرية من مواجهة التبعات السلبية لفيروس كورونا.

على مدار السنوات الماضية تلتزم مصر بسداد كافة التزاماتها الخارجية ولم تتخلف مرة عن سداد أى أقساط ومدفوعات دين.

ومنذ ديسمبر ٢٠٢٢ يدعم صندوق النقد الدولى تمويل برنامج جديد للإصلاح الاقتصادى المصرى بقيمة ٨ مليارات دولار بهدف إصلاح اختلالات اقتصادية ووضعه على الطريق الصحيح.

نجح البرنامج الحالى فى تحقيق مصر عددا من الأهداف منها توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء، كبح جماح التضخم.

وتعمل مصر حاليا على سرعة استكمال بعض الإجراءات منها سرعة التخارج من حصص مملوكة للدولة لصالح القطاع الخاص لتخفيف الأعباء الواقعة على كاهل الدولة وخفض الدين العام.

تسلمت مصر نحو ٣,٣ مليار دولار من قرض الصندوق الحالى على ٥ دفعات بعد اعتماد ٤ مراجعات للبرنامج.

وتترقب مصر حاليا موافقة صندوق النقد الدولى على مستوى المجلس التنفيذى لاعتماد المراجعتين الخامسة والسادسة تمهيدا لصرف ٢,٥ مليار دولار من القرض.

رغم ارتفاع تكاليف مواد البناء..

قطاع المقاولات يحصل على «تراخيص ارتفاعات» فى 2026

كتب - أدهم عبدالفتاح:

أكد مطورون أن قطاع المقاولات مازال يحظى من المسؤولين باهتمام بالغ حيث أنهى العام الماضى على ارتفاعات قوية.

واكد المطورون أن قطاع المقاولات سوف يشهد انتعاشة خلال الربع الأول من العام الحالى نتيجة لوجود شركات كثيرة فى العاصمة الجديدة على موعد مع التسليمات فى مشروعاتهم.

اختتم قطاع المقاولات فى مصر عام ٢٠٢٥ على أداء قوي، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة ١٧٪ فى البورصة المصرية، وفقًا لما أكده المهندس داكر عبد اللاه، عضو مجلس إدارة اتحاد المقاولين. ويُعزى هذا الأداء إلى استقرار أسعار العقارات واستمرار التوسع فى المشروعات الحيوية والبنية التحتية.

وأشار عبد اللاه إلى أن الربع الأول من عام ٢٠٢٦ من المتوقع أن يشهد مزيدًا من الارتفاعات فى نشاط قطاع المقاولات، بالرغم من التحديات التى يواجهها القطاع مثل ارتفاع تكاليف مواد البناء والتضخم المرتفع.

وأكد أن الدولة تواصل دعم القطاع من خلال التوسع المستمر فى المشروعات القومية والبنية التحتية، ما يعزز من استقرار السوق ويوفر فرص نمو للشركات المقاولاتية.

ويعتبر قطاع المقاولات من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بنسبة ٦٪ إلى ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي، ويوفر فرص عمل لنحو ٨ ملايين عامل.

كما نفذت ٢٥ ألف شركة مقاولات أعمالًا متنوعة بين ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، مما يعكس حجم النشاط والقدرة التنفيذية للقطاع.

ذكر عبد اللاه أن أبرز التحديات تشمل ارتفاع تكاليف التمويل والفائدة، وتأخر صرف مستحقات المقاولين، واقترح عدة حلول لتعزيز القطاع، منها:

صرف مستحقات المقاولين فى مواعيدها مع فرض غرامات على التأخير.

جدولة ديون المقاولين بدون فوائد.

إلزام المقاولين الصغار بالحصول على ٣٠٪ من المشروعات.

إعادة ترتيب معدلات الفائدة لتصبح منخفضة.

إيقاف سحب الأعمال لضمان استقرار السوق.

وأكد أن تنفيذ هذه الإجراءات سيُعزز استقرار القطاع وزيادة مساهمته فى الاقتصاد المصري.

وصرح محمد عامر، الرئيس التنفيذى لإحدى الشركات العقارية، بأن قطاع المقاولات يشهد حاليًا موجة من الانتعاشة والنمو، مدفوعًا بالتسليمات الجديدة للمشروعات السكنية والحيوية فى العاصمة.

وأوضح عامر أن المشاريع الجارى تنفيذها تشمل وحدات سكنية، مراكز تجارية، مرافق خدمية، وتطوير البنية التحتية، وأن قرب هذه المشاريع من مرحلة التسليم سيشكل دفعة قوية للشركات العقارية والمقاولاتية.

وأشار إلى أن التوسع العمرانى فى العاصمة خلال السنوات الأخيرة زاد الطلب على المقاولات والمواد الإنشائية، موضحًا أن ذلك يفتح فرصًا حقيقية للنمو والاستثمار للشركات العاملة فى قطاع البناء.

أكد عامر أن تسليم الوحدات الجديدة سيؤدى إلى تحريك الدورة الاقتصادية، حيث من المتوقع أن تشهد الأسواق المجاورة نموًا فى حركة البيع والشراء وزيادة الطلب على الخدمات العقارية والتجارية.

وأضاف أن الشركات يجب أن تواكب التطور التكنولوجى فى البناء، وتحسن جودة التنفيذ، وتسريع وتيرة التسليم للاستفادة الكاملة من الانتعاشة الحالية. وأكد أن الدعم الحكومى لإجراءات البناء والتراخيص يسهم فى خلق بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة نشاطًا متصاعدًا وتحركًا ملموسًا فى السوق العقاري، مدفوعًا بتسليمات المشاريع الجديدة والتوسع العمراني.

مر على استلامها 3 سنوات..

شروط «الإسكان الاجتماعى» للسداد المعجل للوحدات قبل انتهاء الحظر

كتبت - صفاء أرناؤوط:

بشرى سارة من وزارة الإسكان فى بداية العام الجديد ٢٠٢٦ لمالكى وحدات الإسكان الاجتماعي، من خلال الإعلان عن الموافقة على قبول طلبات السداد المعجل قبل انتهاء فترة حظر التصرف فى الوحدات السكنية وذلك للوحدات التى مر على استلامها أكثر من ٣ سنوات.

وكان صندوق الإسكان الاجتماعى قد أكد أن هذا السداد يتم وفقاً للضوابط المعتمدة من مجلس إدارة الصندوق، والتى من ضمنها سداد رسوم للطلب المُقدم بمبلغ ٥ آلاف جنيه لا ترد و لا تسترد فى حالة العدول عن الطلب، وفى حالة إتمام الإجراءات يتم خصمها من المبلغ المطلوب سداده والذى يمثل نسبة من الفرق بين سعر بيع الوحدة السكنية بعقد البيع الثلاثى وآخر إعلان بحد أقصى عام سابق من تاريخ تقديم الطلب أو تاريخ تحرير المخالفة بالنسبة للمخالفين والصادر ضدهم أحكام قضائية، ووفقاً للآتي: نسبة ٥٠٪ للوحدات التى مضى على تاريخ إستلامها ٣ – ٤ سنوات، ونسبة ٤٠٪ للوحدات التى مضى على تاريخ إستلامها ٤ – ٦ سنوات، ونسبة ٣٠٪ للوحدات التى مضى على تاريخ إستلامها ٦ – ٧ سنوات .

وأضافت مى عبد الحميد، أنه يمكن قبول طلبات المواطنين المحرر ضدهم محاضر مخالفة قانون الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى بالتصرف فى الوحدة السكنية بالبيع أو صدر ضدهم حكم قضائى بسحب الوحدة بشرط سداد نسبة ٨٠٪ من الفارق المشار إليه فى حالة تحرير المخالفة قبل مضى ٣ سنوات من تاريخ الاستلام وسداد كافة الرسوم المقررة.

وقال مى عبدالحميد رئيس الصندوق أن هذه الإجراءات يُشترط لتنفيذها قيام العميل بسداد كامل المستحقات الخاصة بالوحدة السكنية طرف جهة التمويل وتقديم إفادة مخالصة سداد كامل الثمن.

وأطلق الصندوق خدمتين إلكترونيتين جديدتين للمواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل المستفيدين بوحدات المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين»، موضحة أن الخدمتين هما:- خدمة تقديم طلب إجراء السداد المعجل والتصالح فى مخالفات البيع وذلك عبرموقع مركز خدمة المواطنين https://cservices.shmff.gov.eg/AccpaymentPortal/، وخدمة الإستعلام عن حالة الطلب وذلك عبر موقع مركز خدمة المواطنين https://cservices.shmff.gov.eg/.

وأوضحت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى، أنه يمكن للمواطن الاستفادة من الخدمة الأولى و هى «السداد المعجل/ مصالحات مخالفات البيع» ، حيث يجب على المواطن تسجيل حساب شخصى خاص على موقع برنامج السداد المعجل https://cservices.shmff.gov.eg/AccpaymentPortal/ من خلال الضغط على زر «إنشاء حساب»، أعلى الصفحة حيث تظهر صفحة يتم من خلالها تسجيل البيانات الخاصة بالمواطن (الرقم القومى – رقم الهاتف المسجل على النظام لدى الصندوق – كلمة المرور)، ثم سيتم إرسال كود تفعيل OTP على رقم الهاتف الخاص الذى تم إدخاله لتفعيل التسجيل وبعد كتابة الكود يتم الضغط على زر «تفعيل» ، ثم يتم تسجيل الدخول من خلال إدخال الرقم القومى مصحوبًا بكلمة المرور، وبعد ذلك يقوم بالضغط على زر تقديم طلب جديد، حيث يقوم النظام وبصورة إلكترونية باسترجاع بيانات الوحدة السكنية.

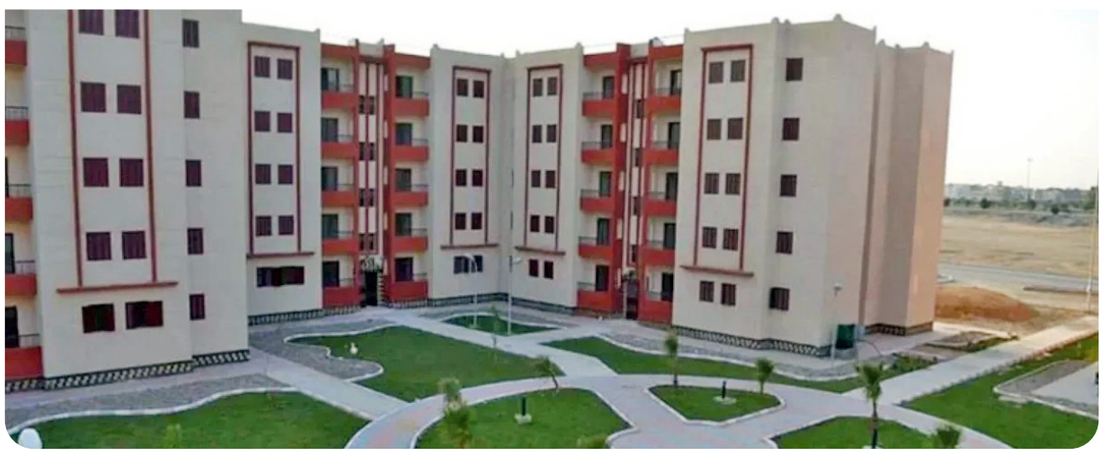

وأضافت أنه يجب على المواطن رفع صورة محضر استلام الوحدة السكنية الخاصة به، بصيغة JPG أو PDF، على أن يكون حجمها أقل من ٥ ميجابايت، ثم الضغط على خانة «أوافق على الشروط والأحكام وأقر على صحة البيانات المقدمة»، ثم الضغط على زر تقديم الطلب، حيث تظهر شاشة بالإقرار الخاص بمرور المدة القانونية من ٣ إلى ٧ سنوات باستثناء مخالفات البيع، مع العلم أن رسوم جدية الطلب لا ترد ولا تسترد.

وأوضحت أنه سوف تصل رسالة نصية إلى طالب الخدمة نصها «تم تقديم الطلب بنجاح، برجاء التوجه إلى البريد لسداد رسوم جدية الطلب، ثم رفع إيصال السداد على نظام السداد المعجل»، على أن يقوم برفع صورة الإيصال، بصيغة JPG أو PDF، فى المكان المخصص له فى قائمة طلباتى (عرض التفاصيل) على برنامج السداد المعجل، وسوف تظهر رسالة له نصها «تم رفع الطلب بنجاح».

وأشارت مى عبد الحميد إلى أنه سوف يخضع الطلب للمراجعة من قبل الإدارات المختصة وذلك بعد قبوله، على أن يتم إرسال رسالة نصية SMS لصاحب الطلب بقبول طلبه أو رفضه، مع ذكر السبب فى حالة الرفض، كما يمكن لصاحب الطلب متابعة طلبه من خلال الدخول على حسابه بنظام السداد المعجل، ثم الضغط على زر متابعة الطلبات، وسوف تظهر شاشة بها بيانات الطلب والإدارة التى تقوم بمراجعته.

وأوضحت أنه بعد قبول الطلب، سوف تصل رسالة لصاحب الطلب بالمبلغ الإجمالى المطلوب مقابل السداد المعجل، على أن يتوجه المواطن للبريد للسداد ورفع صورة الإيصال، بصيغة JPG أو PDF، على برنامج السداد المعجل، وبعد رفع الإيصال سوف تصل رسالة تطلب من المتقدم التوجه للبنك لسداد قيمة التمويل والحصول على المخالصة البنكية، ثم رفع صورة المخالصة، بصيغة JPG أو PDF، على برنامج السداد المعجل.

وأشارت السيدة مى عبد الحميد إلى أنه بعد رفع صورة المخالصة، سوف تظهر لصاحب الطلب شاشة بها عدة اختيارات، وهى «للحصول على العقد النهائى من صندوق الإسكان الاجتماعى (قيمة الرسوم ٢٠٠٠ جنيه يتم سدادها فى البريد)»، و«للحصول على المخالصة النهائية من صندوق الإسكان الاجتماعى (قيمة الرسوم ٣٠٠ جنيه يتم سدادها فى البريد)»، و«للحصول على إفادة بالتصالح للتوجه إلى المحكمة المختصة بدون رسوم».

شراكة بين «مدينة مصر» و«السويدى إليكتريك» فى مشروع «إيلان»

وقعت شركة مدينة مصر وشركة السويدى إليكتريك، مذكرة تفاهم مع شركة السويدى إليكتريك للبنية التحتية، التابعة والمتخصصة فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمرافق، وذلك لتنفيذ الأعمال الخاصة بشبكات بنية تحتية متطورة بمشروع «إيلان» ضمن تطوير «سراي» بشرق القاهرة.

وتعليقًا على ذلك، صرح المهندس عبد الله سلام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة مدينة مصر قائلًا: "يعكس هذا التعاون مع السويدى إليكتريك لأعمال البنية التحتية التزام مدينة مصر بتنفيذ رؤيتها الهادفة إلى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة.

وعلّق المهندس أحمد السويدى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة السويدى إليكتريك قائلًا: "تمثل مذكرة التفاهم خطوة استراتيجية تعزز شراكتنا مع مدينة مصر، وتعكس التزام الشركتين بالابتكار والتميز فى مشروعاتها. وتستثمر السويدى إليكتريك خبرتها الطويلة فى تطوير الشبكات والمحطات لتقديم بنية تحتية متطورة وفق أعلى المعايير الهندسية والجودة، بما يدعم خطط تسريع تنفيذ مشروع "إيلان" فى "سراي" بكفاءة وفاعلية. وتساهم هذه الشراكة فى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة، تواكب أحدث أساليب التطوير العمراني، وتحقق قيمة طويلة الأجل للمجتمع والمستثمرين."

«جواد» تتفق مع «التزام مصر» لإدارة وتشغيل مشروع «فال بلازا»

أعلنت شركة جواد للتطوير العقارى عن التعاقد مع مجموعة التزام مصر، الشركة الرائدة فى الإدارة المتكاملة للأصول والمرافق، لتولى مهام إدارة وتشغيل مشروع «فال بلازا» بمدينة ٦ أكتوبر، وذلك ضمن استعدادات الشركة لبدء تشغيل المشروع خلال النصف الأول من العام المقبل.

وقال الدكتور عادل عبدالجواد، رئيس مجلس إدارة شركة جواد للتطوير العقاري، إن الشركة انتهت من تنفيذ المشروع بالكامل، بما فى ذلك التشطيبات الخارجية، وتستعد حاليًا لمرحلة التشغيل الفعلي.

وأوضح الدكتور عبدالجواد أن التعاقد مع «التزام مصر» يهدف إلى تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المشروع، وتعظيم العوائد الاستثمارية لعملاء «فال بلازا»، إلى جانب توفير أعلى مستويات الراحة والأمان لرواد المشروع، من خلال تطبيق معايير تشغيل حديثة وأنظمة إدارة متطورة تواكب متطلبات السوق العقاري.

وأشار إلى أن مشروع «فال بلازا» يُقام على مساحة إجمالية تبلغ نحو ٦,٢٥٠ مترًا مربعًا، ويضم ٢٨٥ وحدة متعددة الاستخدامات، تشمل ١٠٠ وحدة تجارية موزعة بين الطابقين الأرضى والأول، إلى جانب ١٨٥ وحدة إدارية وطبية تقع بالطابقين الثانى والثالث والرابع، بما يجعله مشروعًا متكاملًا يخدم مختلف الأنشطة التجارية والخدمية.

وأكد المهندس محمد عصام، الرئيس التنفيذى لشركة «التزام مصر»، أن التعاقد الجديد يعكس الثقة المتزايدة فى قدرات «التزام مصر» التشغيلية وريادتها فى مجال الإدارة المتكاملة للأصول فى السوق المصري، وأوضح المهندس محمد عصام أن «التزام مصر» حققت معدل نمو سنوى فى الإيرادات تجاوز ١٣٠٪، وتدير أصولًا عقارية وإدارية وتجارية تزيد مساحتها على ٣ مليون متر مربع، وتشرف على أكثر من ٨,٠٠٠ وحدة عقارية، إلى جانب محفظة عقود تتجاوز ١٢٠ عقدًا.

بمبيعات مستهدفة 177 مليار جنيه..

«بالم هيلز» تتعاقد مع «المصرية الكويتية» لتطوير مشروع غرب القاهرة

وقعت شركة بالم هيلز للتعمير اتفاقية تطوير مشترك لقطعة أرض بمساحة ١,٤ مليون متر مربع لمشروع متعدد الاستخدامات فى غرب القاهرة، مجاورة مباشرة للمراحل الأيقونية الأولى بالم هيلز أكتوبر بالشراكة مع الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية وبذلك ترتفع محفظة أراضى الشركة إلى نحو ٤٠,٥ مليون متر مربع، بما يدعم استراتيجية النمو طويلة الأجل ويعزز الرؤية المستقبلية للمبيعات.

ومن المخطط أن يضم المشروع مجتمعًا سكنيًا متكاملًا، يوفر تجربة معيشية شاملة تجمع بين جودة التخطيط العمرانى ونمط الحياة العصري. ومن المتوقع أن يحقق المشروع مبيعات تقديرية تبلغ نحو ١٧٧ مليار جنيه مصرى على مدار فترة تسويق تمتد إلى ثمانى سنوات، ومن المتوقع إطلاق المشروع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

وقال ياسين منصور، رئيس مجلس الإدارة ورئيس المجموعة التنفيذية: «يسعدنا الإعلان عن هذه الإضافة الاستراتيجية إلى محفظة مشروعات بالم هيلز، حيث تمثل هذه الأرض فرصة حقيقية، حيث تقع مباشرة بجوار مشروع المرحلة الأولى من بالم هيلز أكتوبر، أحد أنجح وأعرق مشروعاتنا فى غرب القاهرة ويعزز بشكل أكبر المكانة الرائدة لشركة بالم هيلز فى غرب القاهرة. ويعكس هذا التوسع قدرتنا على تعظيم القيمة من أراضى تقع فى مواقع متميزة ذات طلب قوي، بما يدعم نمو المبيعات على المدى الطويل. ويؤكد المشروع ثقتنا فى متانة سوق العقارات المصرى واستمرار جاذبيته الاستثمارية، كما يتماشى مع استراتيجيتنا الرامية إلى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة».

وسيتم ربط هذه الأرض بالمراحل الأيقونية الأولى والسادسة، بما يتيح للسكان التنقل بسهولة بين المراحل ومما يتيح إمكانية الوصول إلى نادى بالم هيلز الرياضي، إلى جانب مراكز التسوق والمساحات التجارية الشهيرة التابعة لبالم هيلز. ويتميز الموقع بإطلالات بانورامية على مدينة الشيخ زايد، على غرار الصفوف الأمامية فى المرحلة الأولى من بالم هيلز أكتوبر، فى حين تتيح الطبيعة المرتفعة والمتدرجة للأرض تمتع بعض الوحدات الواقعة فى المناطق الخلفية بإطلالات مباشرة على الأهرامات. وتتميز المنطقة بطلب سكنى قوى ومستدام، وهو ما ينعكس فى تحقيق علاوات سعرية. وسيتضمن المخطط العام مزيجًا متنوعًا من الفيلات الراقية، والتاون هاوس، والشقق الفاخرة، بالإضافة إلى أنشطة تجارية مكملة تشمل مساحات تجزئة متميزة، وذلك للاستفادة من تنامى الطلب على المجتمعات السكنية المتكاملة فى هذه المنطقة.

الصادر عن Oxford Insights لعام 2025..

مصر تتصدر إفريقيا فى مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعى

كتبت: سهر سامح

جاءت مصر فى المرتبة الأولى إفريقيًا فى مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعى لعام ٢٠٢٥ الصادر عن Oxford Insights، حيث تقدمت ١٤ مركزًا فى المؤشر لتشغل المركز ٥١ عالميًا من بين ١٩٥ دولة، محققة ٥٧,٥ نقطة، مقارنة بالمركز ٦٥ من بين ١٨٨ دولة محققة ٥٥,٦ نقطة فى عام ٢٠٢٤.

كما جاءت مصر فى المرتبة الثالثة عربيًا، مقابل المركز السابع عربيًا فى العام الماضى.

وتصدرت مصر الترتيب العالمى فى محور قدرة السياسات (Policy Capacity) محققة ١٠٠ نقطة كاملة، مشاركة كلا من المملكة المتحدة و صربيا واستراليا، وهو المحور الذى يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة فى مجال الذكاء الاصطناعى، بما يتوافق مع رؤية وطنية واضحة لتوجيه استخدامات الذكاء الاصطناعى لخدمة الدولة، إلى جانب تقييم مدى توافر الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية، ومستوى المشاركة فى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما جاءت مصر فى المرتبة الأولى عربيًا فى محور المرونة (Resilience)، الذى يقيس قدرة الدولة على إدارة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التوسع فى تبنى تطبيقات الذكاء الاصطناعى، بما فى ذلك الاستعداد للتعامل مع المخاطر المحتملة التى قد تمس أمن المجتمع نتيجة التوسع فى برامج الذكاء الاصطناعى.

تعقيبا على نتائج المؤشر اكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن هذا التقدم يعكس نجاح الجهود التى تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعى لخدمة المجتمع، من خلال وضع إطار متكامل من السياسات الداعمة للاستخدام المسؤول والفعال لهذه التقنيات، وفى مقدمتها إطلاق الإصدار الثانى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى مطلع عام ٢٠٢٥؛ مشيرا إلى أن الاستراتيجية ترتكز على ستة محاور رئيسية تشمل: الحوكمة لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعى، وتطوير التطبيقات لتطويع هذه التقنيات لتحسين كفاءة الخدمات وتطوير القطاعات، وتعزيز إتاحة وجودة البيانات من خلال تنظيم تداولها وحوكمتها، وتوفير بنية تحتية متقدمة لتمكين تطوير الذكاء الاصطناعى ونشره، إلى جانب بناء نظام بيئى داعم للابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة المحلية وتعزيز استثمارات مؤسسات رأس المال المخاطر، فضلًا عن تنمية وتوسيع قاعدة المهارات والكفاءات الوطنية فى مجال الذكاء الاصطناعى.

وأضاف أن من أبرز العوامل التى أسهمت فى تعزيز تقدم مصر فى المؤشر ما تحقق من جهود لتعزيز التعاون الدولى والإقليمى فى هذا المجال، ودعم الشراكات مع المؤسسات والشركات العالمية، وكذلك ما تحقق من تطور وتوسع فى برامج بناء القدرات الرقمية المتخصصة التى تنفذها الوزارة لمختلف الفئات العمرية، ولموظفى الجهاز الإدارى للدولة، فضلًا عن تنظيم المسابقات المتخصصة، ودعم البحث العلمى والأفكار المبتكرة فى مجال الذكاء الاصطناعى؛ وذلك بالإضافة إلى تفوق مصر فى مجال الأمن السيبرانى، وتصنيفها ضمن أفضل ١٢ دولة على مستوى العالم بحصولها على ١٠٠ نقطة كاملة فى مؤشر الأمن السيبرانى العالمى الصادر عن الاتحاد الدولى للاتصالات، بما يدعم بناء منظومة ذكاء اصطناعى آمنة.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى النجاحات التى حققها مركز الابتكار التطبيقى فى تطوير منظومات ذكية تخدم قطاعات حيوية، من بينها منظومة الكشف المبكر عن سرطان الثدى باستخدام الذكاء الاصطناعى، ومنظومة تحويل الصوت إلى نص مكتوب ضمن منظومة التقاضى عن بُعد.

الجدير بالذكر أن مصر كانت قد حققت تقدمًا قدره ٤٦ مركزًا فى مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعى خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤، حيث ارتفعت من المركز ١١١ عالميًا فى عام ٢٠١٩ إلى المركز ٦٥ عالميًا فى عام ٢٠٢٤.

لخلق جيل جديد من الكوادر التقنية بقطاع الاتصالات..

30 شركة عالمية ومحلية تدعم المبادرة الرئاسية «الرواد الرقميون»

كتب: أسامة محمد

شهد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والفريق أشرف سالم زاهر، مدير الأكاديمية العسكرية المصرية، مراسم توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و٣٠ شركة محلية وعالمية متخصصة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وذلك فى إطار حرص الدولة على دعم التحول الرقمى وبناء جيل قادر على مواكبة متطلبات المستقبل، وتنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بشأن تنمية القدرات الرقمية للشباب وإعداد كوادر مؤهلة فى مختلف مجالات التكنولوجيا بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل الحديث والاقتصاد القائم على المعرفة.

ويأتى ذلك فى إطار تنفيذ المبادرة الرئاسية «الرواد الرقميون»، وهى منحة تدريبية مجانية تُنفذ بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأكاديمية العسكرية المصرية، وتهدف إلى تأهيل وتدريب الشباب من مختلف محافظات الجمهورية فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بالشراكة مع كبرى الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية، إلى جانب الشركات المتخصصة فى تنمية المهارات الشخصية واللغوية والجامعات الدولية.

وتوفر المبادرة مجموعة واسعة من البرامج الأكاديمية المتنوعة التى يختار المتدرب من بينها عند التسجيل، وذلك فى عدد من التخصصات التكنولوجية مثل: تطوير البرمجيات والذكاء الاصطناعى وعلوم البيانات والشبكات والبنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبرانى والنظم المدمجة والإلكترونيات والفنون الرقمية.

وتشمل المبادرة برنامج الدبلوم المكثف (٤ أشهر) وبرنامج الدبلوم المتخصص (٩ أشهر)، وبرنامج الماجستير المهنى (١٢ شهر) وبرنامج ماجستير العلوم (٢٤ شهر).

وقع مذكرات التفاهم المهندس رأفت هندى نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمى، وممثلى ٣٠ شركة من شركاء الصناعة لمبادرة الرواد الرقميون من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحلية والعالمية وهم: "إى ام سى ايجيبت سيرفس سنتر المحدودة" DELL، و" فورتينت" Fortinet، و"جوجل" Google، و"هواوى للتكنولوجيا مصر" Huawei، و"ا.ب.م وورلد تريد كوربوريشن فرع مصر" IBM، و"ميكروسوفت" Microsoft، و"بالو التو" Paloalto، و"فودافون مصر للاتصالات" Vodafone Misr، و"شركة الأهلى ممكن لخدمات التحصيل الالكترونى" ALAhly momkn، و"برايت سكايز" Brightskies، و"كلاود فلير" Cloudflare، و"شركة اتصال الدولية" Etisal International، و"شركة فورى للأنظمة المتكاملة" Fawry، و"بصمة للاستشارات" Fingerprint Consultancy، و" فايف دى فى ار" Five dVR، و" فيكسد سيليوشنز " Fixed solutions، و"جيديا" Geidea، و"جروواكسس" growaxis، و"أى كونسبت للحلول الرقمية" Iconcept، و"الحلول الرقمية المتطورة" IDS، و"اى هوم فيوتشر" Ihome Future، و"انروين" Innerwin، و"انترفيس تكنولوجى" Interface Technology ، و"الدولية لتكنولوجيا المعلومات" International for Information Technology، و"آيتك برو" Itechpro، و"مطلوب لتنمية الموارد البشرية" Matloub ، و"نظم الإتصالات الحديثة للبرمجيات" MTS، و"اوردر" Order، و"تويى لنظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات" To ٢ B for information technology systems، و"فى جى إن للبرمجيات فى مجال ذوى الهمم" VGN Special need programming.

ونقل الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رسالة عن فخامة رئيس الجمهورية، مفادها أن الهدف من المبادرة الرئاسية الرواد الرقميون يتمثل فى خلق جيل جديد من الكوادر التقنية والمتمرسين المتعمقين بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القادرين على إحداث أثر نوعى فارق فى هذا المجال لجعل مصر فى المكانة التى تستحقها.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن هذه الفعالية تجسد ما تسعى الدولة إلى ترسيخه من خلال مبادرة الرواد الرقميون، والتى باتت تكتسب زخما متزايدا يوما بعد الآخر منذ انطلاقها، استنادا إلى رؤية ارتكزت على مواكبة الحراك العالمى وما تشهده الساحة الدولية من تحولات متسارعة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاعتماد عليه باعتباره قوامًا رئيسيا لكافة المشروعات التنموية؛ مضيفا أن التنامى المتسارع فى الاعتماد على التكنولوجيا فى مختلف مناحى الحياة انعكس على زيادة الطلب العالمى على الكوادر البشرية المؤهلة فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأشار إلى أن هذا القطاع أصبح متسعا لكافة الخريجين، أيا كان تخصصهم الأكاديمى، طالما امتلكوا المعرفة والمهارات والخبرات التى تؤهلهم للمنافسة بفاعلية فى سوق العمل؛ موضحا أن سوق العمل العالمى يتسم بالمنافسة الشديدة حيث لم يعد مقيدا بالحدود الجغرافية.

وأضاف أن مبادرة الرواد الرقميون تستهدف إعداد جيل جديد من المتخصصين فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يمتلك مصفوفة متكاملة من المهارات التى بات سوق العمل يتطلبها اليوم والتى لا تقتصر على المهارات التقنية فقط، بل تشمل أيضًا المهارات الشخصية واللغوية، ومهارات التعلم الذاتى المستمر، لا سيما فى ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتلاحقة، إلى جانب صقل قدرات المتدربين من خلال الخبرات العملية والتدريب الميدانى داخل الشركات، بما يتيح لهم التعرف على آليات إدارة منظومات العمل.

وأشار إلى أن هذا التعاون مع الشركات الشريكة يوفر للمتدربين فرصا حقيقية للتدريب العملى داخل هذه الشركات، وهو ما يمثل فرصة مهمة لإثبات كفاءاتهم وقدراتهم المهنية، ويسهم فى تعزيز فرص التحاقهم بسوق العمل.

وتوجه الدكتور عمرو طلعت بالشكر إلى قيادات الشركات العالمية والمحلية التى أدركت أهمية هذه الرؤية وتحمست للمشاركة فى المبادرة الرئاسية الرواد الرقميون.

ورحب الفريق أشرف سالم زاهر، مدير الأكاديمية العسكرية المصرية، بالحضور، مؤكدًا حرص القيادة العامة للقوات المسلحة، على توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتأهيل وتدريب الشباب، سواء فى مبادرة الرواد الرقميون أو غيرها من الدورات التى تنفذها الأكاديمية العسكرية المصرية، لتأهيل الكوادر المدنية فى الدولة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى، فى هذا الصدد.

وتهدف مذكرات التفاهم إلى تعزيز التعاون فى تنفيذ المبادرة الرئاسية الرواد الرقميون من خلال تمكين الشباب بالمهارات الرقمية المتقدمة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، ودعم منظومة التحول الرقمى، بما يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية ويسهم فى بناء اقتصاد رقمى تنافسى ومستدام.

ويشمل نطاق أعمال مذكرات التفاهم إتاحة مواد تدريبية وقسائم امتحانات لأحدث المجالات التكنولوجية، بالإضافة إلى تقييم ومراجعة أفكار مشاريع التخرج المقدمة من الطلبة واقتراح أفكار لمشاريع التخرج تتماشى مع سوق العمل مع الإشراف على تنفيذ المشروعات والتوجيه التقنى، وإتاحة فرص تدريب ميدانى لطلبة المبادرة لتعزيز مهاراتهم التكنولوجية.

كما يشمل نطاق أعمال مذكرات التفاهم المشاركة فى معارض التوظيف التى تنظمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتقديم سلسلة من الندوات التوعوية وورش العمل المتخصصة فى مجالات المبادرة المختلفة، بالإضافة إلى ربط خريجى المبادرة بشبكة شركاء أعمال الشركات للحصول على فرص تدريب وفرص عمل، ودعم الوزارة فى تنظيم ورعاية مسابقات سنوية من خلال المشاركة فى اعداد الهاكاثون والتحكيم والتوجيه التقنى وتقديم جوائز عينية للطلبة المشاركين لتعزيز الابتكار والتفكير الإبداعى.

ضامن للمدفوعات الإلكترونية

«ضامن» تتعاون مع «أبوظبى الإسلامى» لسداد الأقساط عبر «تكّة»

كتب: أسامة محمد

أعلنت شركتا ضامن للمدفوعات الالكترونية وأبوظبى الإسلامى للتمويل الاستهلاكى عن تعاون استراتيجي، يهدف إلى تمكين مستخدمى تطبيق «تكّة» من دفع الأقساط عبر ماكينات ضامن.

ويعتبر هذا التعاون خطوة نوعية فى تقديم حلول مالية مريحة، مما يعزز تجربة المستخدمين فى السوق المصرية.

ويعد تطبيق «تكّة» مُقدم الحلول المبتكرة للتمويل الاستهلاكى المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية فى مصر، من شركة "أبوظبى الإسلامى للتمويل الاستهلاكي"، ذراع التمويل الاستهلاكى لمصرف "أبوظبى الإسلامى – مصر"، وهى أداة رائدة متنامية فى قطاع الشمول المالي، حيث توفر للمستهلكين الحرية المالية فى شراء المنتجات التى يحتاجون إليها، فضلاً أن "تكّة" هو أول تطبيق تمويل استهلاكى متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مربوط ببطاقة "تكّة" مسبقة الدفع.

وحصل التطبيق على موافقة البنك المركزى المصري، وكذلك الهيئة العامة للرقابة المالية فى مارس ٢٠٢٣، ويتيح تطبيق "تكّة" للمستخدمين حرية شراء المنتجات وسداد ثمنها على أقساط، باستخدام بطاقة "تكّة" مسبقة الدفع عن طريق أى ماكينة دفع إلكترونية أو أونلاين فى مصر.

ويمكّن تطبيق "تكّة" المستهلكين من الاستمتاع بتجربة تسوق سهلة، وبدون رسوم إدارية، أو رسوم إصدار بطاقة، بالإضافة إلى ذلك، يقدم "تكّة" فترة سداد مرنة تصل إلى ٣٦ شهرًا، مما يسمح للمستخدمين بإتمام عملية الشراء بشكل مريح فى أى متجر أو أونلاين بجميع أنحاء الجمهورية.

كما تولى "تكّة" أهمية كبيرة لتجربة العملاء، حيث يعمل فريق دعم ميدانى متخصص يوميًا فى خمسة مراكز تسوق فى مصر، وتوفر الشركة أكثر من ٥٠ نقطة لاستلام بطاقات "تكّة" فى فروع مصرف أبوظبى الإسلامى – مصر، مما يضمن راحة المستخدمين.

ويشير القبول الواسع لبطاقة "تكّة" لدى التجار إلى تحوّل ملموس فى تفضيلات المستهلكين، مما يعكس ثقة التجار فى هذه البطاقة.

وقال المهندس سامح الملاح –الرئيس التنفيذى لشركة ضامن للمدفوعات الالكترونية –: "يعكس هذا التعاون التزامنا بتقديم خدمات مالية حديثة و ملائمة، ونسعى من خلال هذا التعاون إلى تحسين تجربة المستخدمين و تمكينهم من الوصول إلى حلول دفع أكثر سهولة و فعالية."

وصرح محمد حمدى زايد– المدير التنفيذى و العضو المنتدب لشركة أبوظبى الإسلامى للتمويل الاستهلاكى –: "نحن متحمسون لهذا التعاون مع ضامن، الذى يمثل خطوة مهمة نحو توفير حلول وطرق متنوعة و مبتكرة للسداد، ونؤمن بأن هذا التعاون سيساهم فى تعزيز تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم المتزايدة."

ويُعتبر تعاون ضامن مع «تكّة» علامة فارقة فى مجال الخدمات المالية فى مصر، حيث يعكس التزام الشركتين بتلبية احتياجات المستهلكين فى سوق تتطور بسرعة.

لا سيادة للدول عند أمريكا..

ترامب «يصطاد فى مياه» التظاهرات الإيرانية

كتب- عبد الحى إبراهيم:

مع كل أزمة خارجية جديدة، تعود الولايات المتحدة إلى الأسلوب نفسه تقريبًا، خطاب سياسى مرتفع النبرة، تهديدات بالعقوبات أو باستخدام القوة، ثم قرارات أحادية لا تتوقف آثارها عند حدود الدولة المستهدفة، بل تمتد إلى شركائها واقتصادات بعيدة عنها جغرافيًا.

هذا المشهد تكرر مجددًا مع التظاهرات الأخيرة فى إيران، حيث لم يقتصر الموقف الأمريكى على التصريحات السياسية، بل سرعان ما تحول إلى أدوات ضغط شاملة، أعادت طرح سؤال قديم متجدد: إلى أى مدى تحترم واشنطن سيادة الدول عندما تتعارض مع مصالحها؟

فمنذ أواخر ديسمبر ٢٠٢٥، تشهد إيران موجة تظاهرات وُصفت بأنها من أخطر التحديات التى واجهها النظام الإيرانى منذ عام ١٩٧٩، ومع تصاعد الأحداث، لم يتأخر الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» فى استثمار المشهد سياسيًا، مستخدمًا لغة حادة لوّح فيها بالتدخل العسكرى تحت شعار «حماية المتظاهرين».

فى اول يناير، كتب «ترامب» على منصته «تروث سوشيال» ان الولايات المتحدة ستتدخل لإنقاذ المحتجين السلميين إذا استخدمت السلطات الإيرانية العنف، مؤكدًا أن بلاده جاهزة ومستعدة للتحرك، هذه اللغة، التى تُقدَّم بوصفها دفاعًا عن المدنيين، لم تبقَ فى إطار التصريحات فقط.

وقبل أيام قليلة، أعلن «ترامب» فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على أى دولة تتعامل تجاريًا مع إيران، فى قرار فورى وصفه بـ«النهائى والحاسم»، بحسب ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، فالقرار لا يستهدف طهران وحدها، بل يطال دولًا كبرى مثل الصين والهند وروسيا وتركيا والعراق، ما يعنى عمليًا تحميل أطراف أخرى تكلفة صراع سياسى لا تشارك فى صنعه.

جاء هذا التصعيد فى توقيت بالغ الحساسية، ففى أكتوبر ٢٠٢٥، كانت واشنطن وبكين قد توصلتا إلى هدنة تجارية خفّضت متوسط الرسوم الأمريكية على البضائع الصينية من ٤٠٫٨٪ إلى ٣٠٫٨٪، وأن الرسوم الجديدة، إذا أُضيفت إلى القائم منها، قد ترفع العبء الجمركى على بعض السلع إلى أكثر من ٥٥٪، وهو ما ينعكس مباشرة على الأسعار داخل السوق الأمريكية، قبل أن يضغط على سلاسل ن المعروف أن الصين العالمية، وفق بيانات نشرتها «واشنطن بوست».

من المعروف أن الصين، تستورد أكثر من ٦٠٪ من صادرات النفط الإيرانى بحسب تقديرات نقلتها وكالة «رويترز»، لم تُخفِ رفضها للقرار، فقد وصفت سفارتها فى واشنطن الخطوة بأنها «إكراه»، مؤكدة أن بكين ستتخذ ما يلزم لحماية مصالحها.

وفى الداخل الإيراني، تشير تقارير «رويترز»، إلى أن التظاهرات بدأت بدوافع معيشية، مرتبطة بتراجع العملة الإيرانية وارتفاع الأسعار، قبل أن تتوسع لاحقًا إلى مطالب سياسية أوسع، ورغم غياب أرقام رسمية عن عدد الضحايا، نقلت «واشنطن بوست» عن منظمات حقوقية أمريكية تقديرات تشير إلى مقتل مئات المحتجين، فيما قدّرت وكالة «أخبار نشطاء حقوق الإنسان» عدد القتلى بنحو ٤٩٠ منذ ٢٨ ديسمبر.

فهذه الأرقام تستخدم دوما فى الخطاب الأمريكي، لتبرير التصعيد، لا للدفع نحو مسار دولى قانونى مستقل.

الغريب أن هذا الحرص المعلن على حرية التظاهر لا يظهر بالقدر نفسه داخل الولايات المتحدة، فقد أشارت شبكة «سى إن إن» إلى أن الأحداث الأخيرة فى مدينة مينيابوليس، أكبر مدن ولاية مينيسوتا الأمريكية، كشفت تعاملًا أمنيًا قاسيًا مع محتجين، رافقه تبرير رسمى واسع لاستخدام القوة.

وهذا التباين يعزز الانطباع بأن القيم تُستدعى حين تخدم السياسة، وتُهمَّش حين تصبح عبئًا عليها، فإلى جانب الضغط الاقتصادي، يظل التهديد العسكرى حاضرًا فى الخلفية، فقد نقلت «رويترز» عن مسؤول أمريكى أن «ترامب» يدرس خيارات تشمل ضربات عسكرية، واستخدام أدوات حرب إلكترونية، إضافة إلى توسيع العقوبات على إيران.

فتداعيات هذا النهج بدأت تنعكس بالفعل على الأسواق، فقد ارتفعت أسعار النفط، وفق «رويترز»، إلى أعلى مستوياتها منذ سبعة أسابيع، مقتربة من ٨٨ دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو ٨٢ دولارًا قبل تصاعد الأحداث، هذه الزيادة تعكس قلق الأسواق من تراجع محتمل فى الصادرات الإيرانية.

«خواجة الزمالك» أفضل صانع ألعاب لكرة السلة تحت 16 سنة بالجيزة

حصل اللاعب سيف عبدالقادر (خواجة) على جائزة أفضل صانع ألعاب فى بطولة دورى منطقة الجيزة لكرة السلة، وذلك بعد أداء مميز ساهم بشكل كبير فى تتويج ناشئى نادى الزمالك تحت ١٦ سنة بلقب البطولة عن جدارة واستحقاق.

وجاء تتويج فريق ناشئى سلة الزمالك ثمرة للجهد الكبير والعمل المنظم من الجهاز الفنى والإداري، الذى يضم كلًا من: الكابتن أحمد فوزى رئيسًا لجهاز الناشئين، والكابتن إيهاب رجب رئيسًا للقطاع، والكابتن محمد رأفت مديرًا فنيًا، والكابتن محمد مجدى مديرًا إداريًا للقطاع، والكابتن محمد السعدنى إداريًا

ويعكس هذا الإنجاز المستوى المتميز الذى يقدمه قطاع الناشئين بنادى الزمالك، والاهتمام بتطوير المواهب الشابة وصقلها فنيًا وبدنيًا، بما يؤكد قوة القاعدة التى يعتمد عليها النادى فى مختلف المراحل السنية.

وتتقدم أسرة «جريدة البورصجية» ورئيس مجلس الإدارة نيفين ياسين بخالص التهانى إلى اللاعب سيف عبدالقادر بمناسبة حصوله على جائزة أفضل صانع ألعاب، مع أطيب الأمنيات له بدوام التألق والتوفيق، ومزيد من النجاحات فى مشواره الرياضى القادم.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.385

2026-1-18

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

حكايات «الضُرَة» خلف الكواليس..

«الزوجة الثانية».. سيناريو مكرر فى حياة المشاهير

كتبت: ليلى أنور

حين يتحول التعدد من استثناء إلى «سيستم» فى حياة النجوم فى عالم الشهرة، لا تدار العلاقات العاطفية بنفس منطق الحياة العادية، حيث تتشكل خلف الأضواء والكاميرات منظومة مختلفة، لها قواعدها غير المعلنة، حيث يصبح الاستقرار فكرة مرنة، وتتحول الخيانة أحيانًا إلى «وجهة نظر»، ويُعاد تعريف الزواج باعتباره شراكة قابلة للتعديل.

بين زيجات معلنة وأخرى سرية، وبين اعترافات مُتأخرة وندم لا يُجدي، تكشف «البورصجية» كواليس الوسط الفنى والإعلامى عن نمط متكرر: «امرأة واحدة لا تكفي»، حيث أن ظاهرة «الزوجة الثانية» ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى عقود طويلة، صنعتها صراحة البعض، وتكتم آخرين، ودفع ثمنها دائمًا طرف واحد.. المرأة التى ظنت أنها «الاختيار الأول».

فؤاد المهندس وشويكار

وراء الصورة اللامعة لقصة الحب الشهيرة بين فؤاد المهندس وشويكار، كانت هناك حكاية أخرى أقل بريقًا، زوجة أولى، وأم لأبنائه، واجهت صدمة الزواج الثانى بالصمت.

يروى المهندس لاحقًا، بمرارة لا تخلو من الندم، لحظة اعترافه قائلا: «سكتت.. وسكتت للأبد». لم تدخل فى صراع، ولم تطالب بحقوقها علنًا، لكن الصدمة تحولت إلى مرض أنهى حياتها. اعتراف متأخر كشف أن «بسكويتة الشاشة» كانت حلمًا جميلًا، لكن ثمنه كسر قلب امرأة اختارت الانسحاب بلا ضجيج.

محمود حميدة

على النقيض تمامًا، لم يرَ محمود حميدة فى التعدد خطيئة أو نزوة عابرة، حيث اختار المواجهة الواضحة، معلنًا جمعه بين زوجتين دون مواربة، بل ودافع عن الفكرة باعتبارها طبيعة إنسانية.

فى تصريحاته، كان يؤكد أن الرجل يمتلك القدرة على الحب لأكثر من امرأة، وأن الصراحة هى الحل، تاركًا للزوجة الأولى حرية القرار بين القبول أو الرحيل، دون شعور بالذنب أو الاعتذار.

فاروق الفيشاوي

لم يحاول فاروق الفيشاوى تلميع صورته يومًا، إذ اعترف بصراحة أنه «ضعيف أمام النساء»، واصفًا نفسه بأن «عينه زايغة»، رغم قصة الحب الطويلة التى جمعته بسمية الألفي.

و رأى الفيشاوى أن طبيعته لا تتوافق مع قيود الزواج التقليدي، ليختار فى سنواته الأخيرة البقاء خارج مؤسسة لم ينجح فى الالتزام بقوانينها، مكتفيًا بذكريات وحكايات لم تكتمل.

كريم محمود عبد العزيز

لم يقتصر التشابه بين كريم محمود عبد العزيز ووالده الراحل على الموهبة فقط، بل امتد إلى المسار الشخصي، فبعد انفصال «الساحر» عن بوسى شلبي، بدأت الأحاديث عن زيجات جديدة، ليجد كريم نفسه فى دائرة مشابهة، تؤكد المقولة الشهيرة: «من شابه أباه فما ظلم»، حتى فى اختيارات القلب.

عمرو أديب وليس الحديدي

شكل انفصال الإعلامى عمرو أديب عن ليس الحديدى صدمة للجمهور، بعد سنوات من زواج بدا مثاليًا، لم يتوقف الجدل عند الطلاق، بل تصاعد مع تداول أنباء عن قصة حب جديدة فى حياة أديب، ليصبح التحول المفاجئ فى حياته الخاصة مادة دسمة للرأى العام، ودليلا جديدًا على هشاشة الاستقرار تحت ضغط الشهرة.

لقاء الخميسي

القصة الأكثر إيلامًا كانت من نصيب لقاء الخميسي، بعدما ظهرت سيدة تؤكد أنها كانت زوجة ثانية فى السر لمدة سبع سنوات. الخبر لم يهدم فقط صورة الاستقرار، بل كشف عن حياة موازية لم تكن فى الحسبان، مؤكدًا أن «البيوت المفتوحة» ليست استثناءً، بل واقعًا صامتًا فى كواليس كثيرة.